

أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني على أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

دراسة تطبيقية السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٤ م)

The effect of Policy in the Sudanese pound exchange rate on consumer prices and inflation rates, an applied study in Sudan during the period ١٩٨٠-٢٠١٤.

د.صلاح محمد ابراهيم أحمد – استاذ الاقتصاد المشارك – جامعة النيل الأبيض – عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية

E-mail:salahmoha١٩٦٣@wnu.edu.sd

د. الشاذلي عيسى حمد عبدالله – استاذ الاقتصاد المشارك – جامعة النيل الأبيض-كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية

E-mail:shazali٤١٥@wnu.edu.sd

د.ابتسام محمد عبد الباقي عبدالله – أستاذ الاقتصاد القياسي المساعد-كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة بخت الرضا

المستخلص :

تناولت الدراسة أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني علي أسعار المستهلك ومعدلات التضخم دراسة تطبيقية في السودان خلال الفترة ١٩٨٠ م – ٢٠١٤ م . كماهدفت الدراسة لتحليل السكون واتجاه العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وأسعار المستهلك ومعدلات التضخم. وايضاتوضيح أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وأسعار المستهلك ومعدلات التضخم . تمثلت مشكلة الدراسة في التقلبات المستمرة لأسعار الصرف المؤثرة علي أسعار المستهلكين ومعدلات التضخم .وأنتهجت الدراسة المنهج الوصفي بالنظر إلي طبيعة المشكلة والمعلومات المتوافرة عنها ومناقشتها ضمن إطار الدراسة. بغرض تحليل السلاسل الزمنية ويتطلب ذلك اختبار جذور الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبار التقلبات باستخدام نماذج (TARCH,EGARCH).توصلت الدراسة إلي أهم النتائج وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة(١٩٨٠ م - ٢٠١٤ م) . وايضا إلي وجود أثر لتقلبات أسعار الصرف علي تغيرات أسعار المستهلك ومعدلات التضخم.وكذلك الانخفاض المستمر في سعر صرف

الجنيه السوداني من قبل صندوق النقد الدولي ادي إلي ضعف قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية , وضعف القوة الشرائية ، مما زاد من أسعار السلع المستوردة، وهذا بدوره ترتبت عليه زيادة الضغوط علي أسعار المستهلكين.أوصت الدراسة بضرورة عدم تدخل البنك المركزي في سعر الصرف للتوازن بين العرض والطلب للعملات الأجنبية. لذا جاءت أهم توصية للدراسة بالعمل علي رفع قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية في السوق الرسمي والقضاء علي السوق الموازي الذي اضر كثيرا بالاقتصاد القومي , ولا يتأتي ذلك الا بزيادة الإنتاج وتهيئة المناخ للاستثمارات الأجنبية في البلاد وجذب تحويلات المقيمين بالخارج من العملات الاجنبية.

ABSTRACT :

The study dealt with the effect of Policies in the Sudanese pound exchange rate on consumer prices and inflation rates, an applied study in Sudan during the period ١٩٨٠-٢٠١٤. The study also aimed to analyze the silence and trend of the short and long-term relationship between the actual real exchange rate, consumer prices and inflation rates. The explanations for clarifying the effect of fluctuations in the actual real exchange rate, consumer prices and inflation rates. The problem of the study was represented in the continuous fluctuations of exchange rates affecting consumer prices and inflation rates. The study adopted a descriptive approach in view of the nature of the problem and the information available on it and discussed within the framework of the study. For the purpose of analyzing the time series, this requires testing the unit roots, the joint integration test, and the fluctuation test using the models (TARCH, EGARCH) The study reached the most important results of the existence of an integrative relationship between the study variables during the period (١٩٨٠-٢٠١٤). In addition, there was an impact of exchange rate fluctuations on changes in consumer prices and inflation rates, as well as the continuous decline in the Sudanese pound exchange rate by the International Monetary Fund, which led to the weakening of the Sudanese pound against foreign currencies, weakening the purchasing power, which increased the prices of imported goods, and this in turn was arranged. It has to increase the pressure on consumer prices. The study recommended that the central bank

should not interfere in the exchange rate in order to balance the supply and demand of foreign currencies. Therefore, the most important recommendations for the study came to work to raise the value of the Sudanese pound against foreign currencies in the official market and eliminate the parallel market, which greatly damaged the national economy. This only comes to an increase in production and to create a climate for foreign investments in the country and to attract foreign currency remittances from residents abroad.

مقدمة : Introduction

نتيجة للتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات بين دول العالم المتقدم منها والنامي نشأ مفهوم سعر الصرف، بحيث لا توجد دولة في العالم مغلقة اقتصاديا بصوره تامة (Closed Economy) وعادة ما تخصص الدول في إنتاج السلع والخدمات التي تتوفر لديها مقوماتها بصوره كبيره، فمثلاً ينتج السودان المواد الخام الزراعية الاولية والسلع شبه المصنعة لوجود المقومات الصالحة للزراعة. وبالتالي فإن التكلفة النسبية للإنتاج تكون أقل مقارنة بالدول التي لا تتوفر لديها تلك المقومات. ومن هذا المنطلق نشأت الحاجة إلى التخصصية في المنتجات الكبيرة مستفيدة من المزايا النسبية (Comparative advatage). ومن ثم يتم التبادل التجاري الدولي من صادرات وواردات من سلع وخدمات بين الدول. هذا التبادل الدولي يوفر مستحقات عائدات صادرات للدولة المصدرة على الدول الأخرى. بينما يترك مدفوعات والتزامات واجبة السداد إلى الدولة المستوردة من العالم الخارجي، ويتم تسوية تلك المعاملات بين الدول باستخدام سعر الصرف. وبينما يعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية . لأنه يؤثر على المؤشرات المالية والنقدية والسياسات الاقتصادية الكلية والجزئية الأخرى، بالإضافة إلى تأثيره بالأوضاع الإقليمية والدولية . لذلك تولى السلطات النقدية سياسات سعر الصرف اهتماما بالغاً. وبالأخص الدول التي تعاني من شح في مواردها من العملات الأجنبية. لأن قوة واستقرار الاقتصاد القومي لأي بلد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر صرف عملته المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى . وتأتي أهمية سعر الصرف في حاجة الاقتصاد الوطني لأي دولة من العملات الأجنبية باعتبارها المصدر الرئيسي لاحتياجات الدولة وتمويل وارداتها وسداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي. كذلك تنبع أهمية نظم سعر الصرف في الدول الناشئة من الدور الذي تلعبه تلك النظم في المساهمة في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير من جانب والعمل على استمرار نتائج سياسات التحرير الاقتصادي على المدى الطويل من جانب آخر. وتؤثر سياسات سعر الصرف تأثيراً مباشراً في تخفيض معدل التضخم وتخفيض التكلفة الحقيقية للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بالنسبة للقطاعات المختلفة. ومن أهم العوامل الاقتصادية والمالية التي تحدد سعر

الصرف، درجة الانفتاح على العالم الخارجي (Degree of Openness) وهيكل الواردات والصادرات وحركة تدفق رؤوس الأموال من وإلى الدولة (Capital Inflow and Outflow) (عبدالفتاح وعبدالعظيم، ١٩٨٧م).

مشكله الدراسة Statement of the study

نسبة لتداخل العلاقات الاقتصادية وارتباط الدول مع بعضها البعض وقوة التبادل التجاري في منظمة التجارة العالمية (WTO). والسودان يعاني من التذبذبات والتقلبات المريعة في مشكلة سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار والعملات الاجنبية الاخرى. والسودان لايعيش اقتصاديا في معزل عن دول العالم في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية و تجسدت مشكله الدراسة في التساؤلات الاساسية التالية :

١- ما اثر تغيرات أسعار الصرف علي أسعار المستهلكومعدلات التضخم في السودان؟

٢- هل توجد علاقة توازنه بين متغيرات الدراسة طويلة المدى؟

أهميه الدراسة: Importance of the study

جاءت اهمية الدراسة لعدم الاستقرار الاقتصادي التي تتسم به الدول النامية وتداخل العلاقات الاقتصادية وتأثير تقلبات سعر صرف الجنيه السوداني علي الاسعار والتضخم .

أهداف الدراسة Objectives of the study

هدفت هذه الدراسة الي معرفة الي اسباب التغيرات الاقتصادية التي مر بها السودان خلال فترة الدراسة وهي :

١- دراسة وتحليل السكون واتجاه العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وأسعار المستهلك ومعدلات التضخم.

٢- توضيح أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وأسعار المستهلك ومعدلات التضخم.

فروض الدراسة: Hypotheses of the study

تفترض الدراسة وجود علاقة متداخلة مشتركة وتبادلية بين المتغيرات قيد الدراسة، لذا تعد هذه الدراسة محاولة لبيان اتجاهات هذه العلاقة وقياسها، فضلا عن تحديد طبيعة العلاقة على المدى الطويل.

منهجية الدراسة: Methodology of The Study:

تنتهج الدراسة المنهج الوصفي بالنظر إلى طبيعة الظاهرة موضع الدراسة والمعلومات المتوافرة عنها ومناقشتها ضمن إطار البحث. لغرض تحليل السلاسل الزمنية ويتطلب ذلك اختبار جذور الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبار التقلبات باستخدام نماذج ARCH.

حدود الدراسة : Study Dissertation Limitation :

الحدود المكانية : جمهورية السودان – قارة افريقيا.

الحدود الزمنية : الفترة من (١٩٨٠ م – ٢٠١٤ م) .

الحدود الموضوعية : دراسة تقلبات سعر صرف الجنيه السوداني واثره علي أسعار المستهلك ومعدلات التضخم.

هيكل الدراسة : Structure of the study :

تحتوي الدراسة علي ثلاثة فصول اشتمل الفصل الاول الاطار المنهجي والدراسات السابقة والفصل الثاني تناول الاطار النظري والفصل الثالث الاطار التحليلي .

الدراسات السابقة :

١-دراسة تماضر ٢٠١٣ ، هدفت الى قياس اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج مستخدما برنامج E-views في التحليل ، تم الحصول على البيانات من بنك السودان المركزي في الفترة من (١٩٧٠__٢٠١٣) كما تم الاعتماد على اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون لمعرفة سكون المتغيرات ، واختبار جوهانسون لمعرفة تكامل المتغيرات ، ووجدت ان المتغيرات متكاملة في الاجل الطويل وباستخدام طريقة OLS تم تقدير المعادلة بلغت معامل التحديد المعدل (٠,٧٨) مما يدل على ان المتغيرات المستقلة تؤثر ب(٧٨%) على المتغير التابع توصلت الدراسة بوجود اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات بحيث عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات بالاتجاه المعاكس ٥,٣٥ وحدة واوصت الدراسة بانه ينبغي تحقيق نمو القطاع الحقيقي لتعزيز الصادرات وخلق فرص عمل ، الحد من التضخم والفقر في نفس الوقت خفض الواردات الغير منتجة ،
(دراسة تماضر جابر(٢٠١٣).

٢-دراسة كامل ومحمد (٢٠١٠) :هدفت الدراسة في تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق من خلال اختبار سببية جرانجر ونموذج (VAR) وتنطلق الدراسة من

فرضية مفادها وجود علاقة تبادلية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للعدة

١٩٧٤ __ ٢٠١٠ .

وقد تناولت هذه الدراسة مطلبين خصص المطلب الاول توصيف المنهج القياسي المستخدم في تقدير العلاقة المسببية اما المطلب الثاني تحديد اتجاه العلاقة المسببية للمتغيرات قيد الدراسة باستخدام الاساليب القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية من اختبار الوحدة والتكامل المشترك وسببية جرانجر وانجل وتم التوصل الي وجود حول علاقة سببية بين التوسع المالي وحساب رأس المال (كامل كاظم ومحمد علاوي، (٢٠١٠) .

٣-موري سمية: آثار تقلبات أسعار صرف العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر،(٢٠٠٩-٢٠١٠م)

،تهدف الدراسة إلي الوقوف علي العلاقة التي تربط تقلبات الدولار بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط. كما هدفت إلي إمكانية تسعير النفط بغير الدولار نظرا للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي في الوقت الراهن . وتداعيات الأزمة المالية العالمية . وأيضا تهدف إلي الوقوف علي مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي. استخدمت البحث المنهج النظري من خلال مدخل لسعر الصرف وللتطور التاريخي لأسعار النفط ، إضافة إلي استخدام الأسلوب القياسي لمعرفة درجة الترابط بين التقلبات التي يشهدها الدولار والتغيرات التي تعرفها أسعار النفط. توصلت الدراسة إلي إن سلسله سعر الصرف وأسعار البترول غير مستقرة في مستواها ولكنهما مستقران عند الفرق الأول وان الخطأ ساكن من الدرجة صفر أي انه توجد علاقة تكامل بين سعر الصرف وأسعار البترول، واهم ما توصلت له الدراسة تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني. كما اوصت الدراسة بالبحث عن آليات ملموسة لترقية مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الوطني وذلك من خال تكثيف الجهود وتوحيد الرؤى بإنشاء منظمة الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي يكون لها دور مماثل لدور الأوبك.

٤- دراسة صالح أويابة وعبدالرزاق خليل ،(٢٠١٨) أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي علي

ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٨) . تهدف هذه الدراسة إلي تحليل أثر التضخم

وسعر الصرف علي ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦) وأثر التغيرات في سعر

الصرف سواء التغيرات التي تحدثها الدولة في إطار سياسة سعر الصرف أو التقلبات في العملات الدولية

والتضخم علي ميزان المدفوعات في الجزائر ، والذي يتغير نوعه بتغير الأسباب التي تحدثه ، من تضخم

الطلب الذي يكون سبب زيادة في الكتلة النقدية ، وتضخم التكاليف والذي يكون في جانب

العرض، والتضخم الراجع إلي أسباب هيكلية والتضخم المستورد.

٥- دراسة (جبار محفوظ، ٢٠١٥) أثار تقلبات أسعار الصرف علي الأسواق المالية-دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة ٢٠١٥م يلعب سعر الصرف دورا هاما في أي اقتصاد، حيث يستعمل في تسهيل وتطوير التجارة الخارجية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ورفع تنافسية الاقتصاد، وغير من الأهداف، لا سيما في المناخ الدولي الراهن المتميز بالانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي ورفع الحواجز أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال . في هذا الإطار تعالج هذه الورقة مسألة تقلبات أسعار الصرف ومدى تأثيرها علي الأسواق المالية. وعلي عكس الاعتقاد السائد ، أظهرت الاختبارات أن العملات العربية المكونة للعينة قد تميزت بالاستقرار شبه التام لمعظمها خلال فترة الدراسة، الأمر الذي جعلها مستقلة عن تطور الأسواق المالية العربية في أغلب الحالات ، وبالتالي لم يكن لها أي تأثير يذكر علي تلك الأسواق. لقد تزامن ذلك مع انهيار سعر البترول وتراجع اليورو أمام الدولار وكذا الاضطرابات السائد في المنطقة خلال السداسي الأول من سنة ٢٠١٥. وأخيرا ، وعلي سبيل المقارنة، بينت الدراسة أن هناك تأثيرا أقوى للعملات الرئيسية في العالم ، أي الدولار واليورو ، علي الأسواق المالية والعالمية.

الفصل الثاني : الإطار النظري :

سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة. كما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدولة المعنية والدول الأخرى (عبد الفتاح وعبد العظيم، ١٩٨٧م).

سعر الصرف الاسمي الفعال Effective Exchange Rate

هو عبارة عن مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة معينة بالنسبة لعدة عملات أخرى خلال فترة زمنية محددة (بالنسبة لسنة أساسا مناسبة اقتصاديا)، وهذا المؤشر يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ويستخدم للتعرف علي مقدار التحسن أو التغيرات التي مرت بها هذه العملة بالنسبة لسلة العملات التي تم الاستناد عليها في وضع المؤشر ، وبما يتطابق والهدف المنشود منة ، فعندما نهدف لقياس عائدات صادرات سلعة أو عدد من السلع لدولة معينة، فإننا نقوم باستخدام حصص الدول المنافسة من الصادرات العالمية لتكوين الأوزان في المؤشر، (سي بول هالوود –رونالد ماكدونالد، ٢٠٠٧م).

سعر الصرف الحقيقي الفعلي (الفعال)

هو متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد وكل من شركائه التجاريين مُرجحا بحصص التجارة الخاصة بكل شريك. ويتم قياس التعادل الكلي لعملة ما مع غيرها . وهو ينبه إلي مدى وجود تقييم غير سليم لأسعار الصرف من خلال الحصول علي تقييم تقريبي من سلسلة أسعار الصرف الحقيقية الفعالة علي مر الزمن ،حيث تشير التذبذبات غير الطبيعية إلي وجود مشكلة في تقييم سعر الصرف الاسمي(الأساسي)،(سي بول هالوود –رونالد ماكدونالد، ٢٠٠٧م).

سعر الصرف الحقيقي (ReR) Real Exchange Rate

تم تعريف سعر الصرف الاسمي علي انه سعر صرف احدي العملات بدلالة عملة أخرى لهذا فان سعر الصرف الحقيقي سوف يعادل سعر الصرف الاسمي الذي يتعادل طبقا للاختلاف بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع المعدلات النسبية للأسعار الأجنبية ويعرف سعر الصرف الحقيقي علي انه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، وهذا يعني إن سعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهومًا حقيقيًا يقيس الأسعار النسبية لسلعتين، ولو افترضنا إن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي هو P^* وفرضنا إن E سعر الصرف الاسمي فان سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي: $e = E \frac{P^*}{P}$ ، حيث e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

P : مستوى الأسعار العام، و P^* مستوى الأسعار في البلد الأجنبي. E سعر الصرف الاسمي.

وبطريقة أخرى $ReR = e \frac{P^T}{P^N}$ حيث P^T أسعار السلع القابلة للتجارة الخارجية. P^N أسعار السلع المحلية. e سعر الصرف الاسمي.

نظرية تكافؤ القوة الشرائية:

$ReR = E \frac{P^*}{P}$ ومن المعادلة يتم اشتقاق لوغريتم سعر الصرف الحقيقي.

$$\ln ReR = \ln(E) + \ln(P^*) - \ln(P)$$

سعر الصرف التوازني: $e^* = \frac{P_t}{P_n}$ ، حيث P_t أسعار السلع الداخلة في التجارة الخارجية. P_n أسعار السلع غير داخلة في التجارة الخارجية(معروف، ٢٠٠٦م).

سعر الصرف العاجل: Spot exchange rate

وهو السعر الذي يتعلق بالتسليم المباشر حسب السعر المتفق عليه وعادات السوق وكفاءة الاتصالات ويمكن أن يحدث تأخير زمن لمدة يومين بين سعر الشراء وسعر البيع(معروف، ٢٠٠٦م).

سعر الصرف الآجل: *Forward exchange rate*

ويقصد بهذا السعر تبادل عملة دولة معينة بعملة دولة أخرى، حيث يتم التسليم في وقت لاحق حسب السعر المتفق عليه، ويتراوح وقت التسليم بين ٢٠-٩٠ يوماً أو أكثر من ذلك ويحدد سعر الصرف الآجل وفقاً للصيغة الرياضية التالية (معروف، ٢٠٠٦، ص ٣٠٤).

$$sf_1 = Cc \frac{r_2 - r_1}{1 + r_1} + Cc$$

حيث :

Cc سعر الصرف العاجل ، sf_1 سعر الصرف الآجل، r_1 سعر الفائدة في البلد المحلي، r_2 سعر الفائدة في البلد الأجنبي.

سعر الصرف الحقيقي: *The real exchange rate*

إن حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي *nominal exchange rate*، قد لا يعطي صورة كاملة عن مدي التغيير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاهتمام. علي سبيل المثال، إذا حدث انخفاض *depreciation* في القيمة الاسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسياً إلي الوضع في دولة أخرى، فانه القدرة التنافسية للدولة المعينة، قد تميل إلي الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في سعر الصرف الاسمي. ويُستخدم مفهوم سعر الصرف الحقيقي للتوافق مع هذا النوع من المشاكل. ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي Q بالصيغة التالية:

$$Q = S(P^*/P)$$

ومعني ذلك، أن سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مرجحاً بمستويات الأسعار النسبية (وهناك مقاييس أخرى عديدة يمكن استخدامها ومن بينها مستويات الأجور النسبية). لذلك، إذا كان معدل التضخم في الدولة المعينة أسرع من نظيرة في دولة أخرى، فينبغي أن يرتفع سعر الصرف الاسمي من اجل تثبيت سعر الصرف الحقيقي. وجدير بالذكر أن الهبوط في Q يعد ارتفاعاً *appreciation* في سعر الصرف الحقيقي يقلل من التنافسية الدولية للبلد موضع الاعتبار، بينما الارتفاع في Q يؤدي إلي زيادة التنافسية الدولية لذلك البلد (سي بول هالود – رونالد ماك دونالد، ٢٠٠٧).

أنواع سعر الصرف السائدة:

سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate

عمل هذا النظام بكفاءة عالية قبل عام ١٩٧١م، حيث التزمت كل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإيداع قدر محدد من عملاتها الوطنية في حساب احتياطي طرف الصندوق (صندوق الأمانات). ويتم إقراض الدول التي تواجه عجز في ميزان مدفوعاتها، كما تم طرح حقوق السحب الخاصة (SDRs) بعد انهيار نظام بريتون وودز بعد العام ١٩٧١ (محمد دهب كباده). في ظل هذا النظام تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد حيث تقوم البنوك المركزية ببيع وشراء العملات ويتم تحديد قيمة عملة كل دولة مقابل الدولار، ويكون البنك المركزي على استعداد للتدخل في أي وقت للتحكم في العرض والطلب للمحافظة على قيمة عملته واستقرار سعر الصرف. وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت يمكن للدولة أن تخفض سعر صرفها. وتعتبر أسعار الصرف الثابتة والمربوطة خلال السنوات الأخيرة أحد العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمة المالية في المكسيك في عام ١٩٩٤م، وكذلك أزمة تايلاند واندونيسيا وكوريا الجنوبية في العام ١٩٩٧م، روسيا والبرازيل في عام ١٩٩٨م والأرجنتين وتركيا في عام ٢٠٠٠م. أما الدول التي لم تقم بربط أسعار الصرف بعملات أخرى مثل جنوب أفريقيا وإسرائيل والمكسيك وتركيا في عام ١٩٩٨م فقد تمكنت من تجنب حدوث الأزمات. ويؤخذ على هذا النوع من سعر الصرف أن احتفاظ الدولة بسعر صرف ثابت لفترة طويلة مع زيادة معدلات التضخم قد تؤدي إلى أن يكون سعر عملتها أعلى من السعر الفعلي (over-valued) وعليه فإن الاحتفاظ بسعر أعلى للعملة من السعر الفعلي يؤدي إلى تزايد الاختلال في التوازن الخارجي، ولمعالجة الاختلال تلجأ الدولة إلى سياسة تخفيض سعر الصرف كما تلجأ لاستخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية أو الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الصادرات والواردات (محمد دهب كباده، سياسات سعر الصرف وأثرها على الأداء الاقتصادي).

سعر الصرف المعدل :

قامت البنوك المركزية في عام ١٩٦٠م بتغيير أسعار صرف عملاتها، حيث تم انتهاج هذا النظام والذي بموجبه تمكنت البنوك المركزية أن تتدخل وتعديل سعر صرف عملاتها إذا اتضح أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو سعر التوازن (معروف، ٢٠٠٦م).

سعر الصرف المرن المدار : Exchange Rate Managed Floating

ظهر هذا النظام في بداية عقد السبعينيات بعد انهيار نظام سعر الصرف المعدل، حيث تحولت معظم الدول إلى هذا النظام. والذي يحدد فيه سعر الصرف وفق عوامل العرض والطلب، بحيث إذا انخفض الطلب على الدولار الأمريكي ينخفض سعر الصرف تلقائياً بصورة مرنة لاتدخل فيها وبشكل مدار (معروف، ٢٠٠٦م).

سعر الصرف الزاحف :

هذا النوع يسود في الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعه، وهناك محددات مختلفة لتحديد الزحف مثل الزحف في الماضي وما كان عليه معدل التضخم وما سيكون عليه في المستقبل. حيث يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لتضييق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي (معروف، ٢٠٠٦م).

أنظمة الصرف :

قاعدة الذهب: (١٨٧٠-١٩١٤) Gold Standard

وفي ظل قاعدة الذهب، تم تحديد القيمة الخارجية لكل العملات بأسعار ثابتة مقومة بالذهب. وتكون كل البنوك المركزية مستعدة لبيع وشراء أي كمية من الذهب عند سعر محدد بعملتها المحلية. وحيث إن الذهب كان هو المعيار السائد الذي تم علي أساسه تحديد قيمة كل العملات وتثبيتها، فإنه يحافظ علي معدلات التبادل بين العملات المختلفة ولا تحدث تقلبات إلا في حدود صغيرة جدا عن تلك القيم. ويتم تحديد نافذة التقلبات بتكاليف شحن الذهب. ولكي تكون قادرة علي تحويل عملاتها بالذهب، فإن البنوك المركزية يجب أن تحتفظ باحتياطي من الذهب، ومن ثم فإن الذهب كان هو الأصل الرسمي للاحتياطي. (محمد إبراهيم وآخرون، ٢٠٠٧م).

بريتون وودز (١٩٤٤-١٩٧٣) Bretton Woods

وفقا لاتفاقية تم التوصل إليها بعد الحرب العالمية الثانية تم تبنيها من دول الحلفاء في بريتون وودز في نيوهامشير New Hampshire فإن الذهب لم يعد هو المعيار الأساسي لقياس قيمة العملات وتم إحلاله بالدولار الأمريكي الذي أصبح محور النظام الحديث. كل العملات تم ربطها بالدولار عند سعر ثابت . ونظرا لكون الدولار هو المحدد الرئيس الذي يتم به قياس وتثبيت العملات الاخرى ، فإن ذلك يعني أن العملات ارتبطت معا.

وللحفاظ علي سعر صرف ثابت بين عملة ما والدولار، يتحتم علي أي بنك مركزي أن يحتفظ باحتياطي رسمي من الدولارات . وهذا الاحتياطي يتم استخدامه في حالة حدوث أي زيادة في الطلب علي الدولار، مما يضع ضغوطا علي الحد الأقصى لسعر الصرف . وهذا الدعم يقود إلي الاستنفاد من الاحتياطي الرسمي. ويتم تراكم الدولارات في الاحتياطي عند زيادة العرض. ولذا فإن الدولار الأمريكي كان بمثابة

المحدد العام للنظام ، وكذلك عملية الاحتياطي الرسمي. وحيث إن كل الدول كانت تتدخل في أسواق سعر الصرف المحلية بالدولار لكي تحافظ علي سعر صرف عملتها ثابتا في مواجهة الدولار، فإن الدولار هو أيضا عملة التدخل intervention currency. وأخيرا ولكي يتمكن البنك المركزي في أي دولة من بيع وشراء الدولارات في أسواق عملاتها، فيجب أن تكون هناك أسواق عملة خاصة لكل عملة . ومن ثم يحتفظ الأفراد والمؤسسات الخاصة عبر العالم بحسابات دولاريه في بنوكهم التجارية، ومن ثم يكون هناك كم كبير من الدولارات المحتفظ بها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

ومما ذكر سابقا فمن مسؤوليات البنوك المركزية غير الدولارية ، أن تحافظ علي أسعار صرف عملاتها ثابتة بالنسبة للدولار. ومن ثم تأخذ الولايات المتحدة موقفا سلبيا ، ويتم تثبيت سعر صرف الدولار نظرا لان كل الدول الأخرى مرتبطة بها. لذا لو أن الولايات المتحدة حققت عجزا (أو فائضا) في ميزان مدفوعاتها ، فإنه يجب علي البنك المركزي الأوروبي والياباني شراء (وبيع) الدولارات لكي تمنع عملاتها من زيادة (أو انخفاض) قيمتها بالنسبة للدولار. وتجدر الإشارة إلي أنه في الستينيات وبداية السبعينيات ، ترتب علي حدوث عجز في الميزان التجاري الأمريكي زيادة احتياطي البنك المركزي الياباني وبعض البنوك المركزية الأوروبية من احتياطياتها ، مما أدى إلي تفاقم عدم تقبلها لهذا النظام . وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة كانت غير راضية عن النظام نظرا لعدم مقدرتها علي تغيير سعر الصرف بالنسبة للدولار(محمد إبراهيم وآخرون، ٢٠٠٧م).

نظام سعر الصرف المتغير أو المَعْمُوم Flouting exchange rate

جاءت اتفاقية بريتون وودز لتوقف تحويل العملات إلي ذهب فيما عدا الدولار الأمريكي حيث خرجت انذاك الولايات المتحدة من قاعدة الذهب. وقد استمد الدولار الأمريكي هذا الدور كعملة رئيسة في العالم تحدد علي أساسها باقي العملات الدولية من قوة وحجم الاقتصاد الأمريكي في العالم. إلا أنه في الستينيات بدأت تظهر قوى اقتصادية كبرى في أوربا الغربية وخاصة ألمانيا الغربية إضافة إلي اليابان وأصبحت تنافس الولايات المتحدة في زعامة العالم اقتصادياً. وبدأ الاقتصاد الأمريكي يعاني من العجز في ميزان المدفوعات خاصة في تعامله مع هذه الدول. وتبع ذلك ضعف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في العالم كالمارك الألماني والين الياباني ، وبدأ المتعاملون مع أمريكا يطالبون بتحويل ما بحوزتهم من دولارات إلي ذهب حتى أصبحت موجودات في أمريكا من الذهب لا تغطي حجم الدولارات التي توجد خارج أمريكا. هذه الصعوبات أدت إلي أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ قراراً في عام ١٩٧٠م يقضي بوقف تحويل الدولارات إلي ذهب . وبهذا القرار تم القضاء علي اتفاقية بريتون وودز وانتهى عصر سعر الصرف الثابت . ففي عام ١٩٧٣م أعلنت معظم دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية تعويم عملاتها. وهذا يعني أن سعر صرف العملات يتحدد علي أساس العرض والطلب علي العملة وهو نظام سائد إلي

وقتنا الحالي. ولعل ما نلاحظه يومياً من أخبار تذبذب قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية في العالم كالمارك الألماني والين الياباني والجنيه الإسترليني له دليل علي عدم وجود سعر ثابت للدولار. وإنما يتحدد السعر نتيجة للعرض والطلب عليه. وهذا بدوره يعتمد علي عوامل عديدة من أهمها : قوة الاقتصاد الداخلي ، وحجم تعاملاته الخارجية ، وموقف ميزان المدفوعات، وسعر الفائدة (فائز إبراهيم، ٢٠٠٠م) .

أسعار الصرف المعومة.. الأفاق المستقبلية والخبرة الماضية:

FLOATING Exchange RATES :PROSPECTS AND RETROSPECT

خلال السنوات الطويلة لما يسمى حقبة "بريتون وودز لسعر الصرف المثبت القابل للتعديل-Pegged But-Adjustable" أي خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٧٣، حاول كثير من كبار الاقتصاديين النقديين بالقول بضرورة السماح بتعويم أسعار الصرف. ولكن الشيء الذي أصبح جلياً هو، أنه حينما تم السماح بتعويم أسعار الصرف في عام ١٩٧٣، كانت جميع التنبؤات الخاصة بوجود فعالية أكبر لنظم تعويم أسعار الصرف خاطئة تماماً بكل بساطة، وقد كان الأمر كذلك، لأن نظرية تعويم سعر الصرف مازالت في حالة بدائية جداً ومن الصعوبة أن نبني عليها تنبؤات تتسم بالقوة. ومن المحزن أنه بعد مرور ما يزيد عن عقدين من الزمان لا توجد نظرية توحيد لسعر الصرف تقدم نتائج تطبيقية متسقة، (سي بول هالوود -رونالد ماك دونالد، ٢٠٠٧).

هناك ستة أسانيد قُدمت لصالح أسعار الصرف

المعومة (Johnson ١٩٧٠, Fridman ١٩٥٣, sohmen ١٩٦١)

نذكر هذه النتائج بإيجاز ، ونتائج اختبارها عبر الزمن:

١/ كما سبق أن رأينا عند مناقشتنا لسعر الصرف الحقيقي، فإن التغيرات في سعر الصرف الاسمي ، يمكن أن تلغي الأثر الناجم عن الفروق في معدلات التضخم الوطنية علي القدرة التنافسية للدول المعنية. فإذا كانت (e) ثابتة (سعر الصرف الاسمي)، فإن الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية p بالنسبة لمستوي الأسعار الأجنبية يؤدي إلي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، ويقلل من القدرة التنافسية للدول محل الاعتبار (مع ملاحظة أننا نترك جانباً الفروق في معدلات نمو الإنتاجية). وهناك آثار اقتصادية خطيرة يمكن أن تصيب الدولة عندما تمر بفترة انكماش deflation من أجل استعادة سعر الصرف الحقيقي إلي مستواه، فقد يحدث انخفاض في كل من مستوى الناتج output والتوظيف employment ولكن في ظل أسعار الصرف المرنة، فإن حدوث انخفاض في سعر الصرف (ارتفاع في e) سيلغي من حيث المبدأ، المعدل المرتفع للتضخم المحلي، وبالتالي يمكن تجنب الآثار الاقتصادية الحقيقية الضارة. لذلك، هناك ادعاء بأنه إذا تم السماح بتعويم أسعار الصرف، ومع التجرد من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر علي التنافسية الدولية، فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يكون ثابتاً. وبعد مرور عقدين من الزمان علي تطبيق أسعار

الصرف المعمومة ، فان الدلائل التطبيقية تتناقض مع التوقعات الوردية التي أشارت إليها النظرية. فقد كانت أسعار الصرف الحقيقية أبعد ما تكون عن الثبات في المدى القصير . وفي المدى الطويل، وحتى السماح بوجود فروق دولية في معدلات نمو الإنتاجية، وطبقا لما أشار إليه De Grauwe في عام ١٩٨٩ فان أسعار الصرف الحقيقية للدول التجارية الرئيسية لم تظهر اتجاها نحو العودة إلي المستويات التي يمكن أن تحقق حسابات جارية قابلة للاستمرار.

٢/ إن أسعار الصرف المثبتة والقابلة للتعديل، كانت تشهد تغيرات في شكل قفزات كبيرة فقط لمرة واحدة، وعادة ما يكون ذلك في حالة الأزمة Crisis (علي سبيل المثال تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني عام ١٩٦٧). وعلي النقيض ، نجد أن مؤيدي أسعار الصرف المعمومة ، يدعون أنه إذا لم يتدخل البنك المركزي، فان أسعار الصرف المرنة سوف تتغير ببطء، وبسلاسة، وبشكل يمكن التنبؤ به. ومرة أخرى وجدنا مثل هذه التوقعات التي تبعث الأمل تتهوي وتتأرجح. وكذلك بين عامي ١٩٧٣ و عام ١٩٩٩ عندما تم السماح بتعويم سعر الصرف بين الين الياباني والدولار الأمريكي فقد حدثت تغييرات كبيرة في أسعار الصرف مرة كل عام في المتوسط تقريبا. علي سبيل المثال في عام ١٩٩٨ كانت هناك تقلبات كبيرة في سعر صرف الين/الدولار، في فترة الشهور الثلاثة التي سبقت أكتوبر من ذلك العام، حيث ارتفعت قيمة الين بنسبة ١٩% مقابل الدولار الأمريكي، وكان ذلك عقب حدوث انخفاض بنسبة ١٣,٢% في الشهور الستة التي سبقت يوليو في نفس العام.

٣/ كان من المتوقع أن تقوم أسعار الصرف المعمومة بعزل اقتصاد الدولة عن الصدمات القادمة من الخارج، علي سبيل المثال، حدوث انخفاض في الدخل الأجنبي والطلب علي الواردات . وفي هذه الحالة نجد إن سعر الصرف يشهد انخفاض في قيمته، ويؤدي ذلك إلي استقرار حجم الصادرات. ومن ناحية أخرى ، نجد أن الارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي gross domestic product لدي الدول الصناعية الرئيسية، قد اتجهت إلي الزيادة بدلاً عن الانخفاض، وذلك في الفترة منذ ١٩٧٣م عند السماح بتعويم أسعار الصرف. وهناك عدة تفسيرات ممكنة لهذه الظاهرة، من بينها صدمة أسعار النفط في ١٩٧٣-١٩٧٤، ١٩٨٥-١٩٨٦، والتي طالت معظم الدول الصناعية تقريبا بشكل متشابه. ولكن يوجد أيضا تفسير نقدي لسعر الصرف ، حيث أصبحت حركات أسعار الفائدة غير مستقرة، حيث إن الدول ليس في وضع سواء indifferent فيما يتعلق بأسعار الصرف الحقيقية.

٤/ توقع أنصار أسعار الصرف المعمومة إن يؤدي هذا النظام إلي تمكين الدولة من تطبيق سياسة نقدية مستقلة. إن تعويم سعر الصرف يؤدي إلي التخفيف عن كاهل البنك المركزي للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، وهو ما يترك له سلطة كاملة للتحكم في الأصول والخصوم، ومن ثم المعروض النقدي المحلي (ويؤدي ذلك إلي ترك التغيرات الخارجية exogenous في خصوم البنك المركزي للبنوك التجارية مثل التغيرات في التعويم وفي مكونات مضاعف النقود money multiplier. ومن ناحية أخرى ، كما اشرنا

عاليه، فقد تحولت السياسات النقدية الوطنية لتصبح غير مستقلة بالكامل. فالتغيرات التي تحدث في المعروض النقدي الأجنبي، يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة لرأس المال دولياً ، والى حركات حادة في أسعار الصرف الاسمية والحقيقية. وحيث أن سعر الصرف الحقيقي علي هذه الدرجة من الأهمية (وربما يكون أكثر الأسعار أهمية في اقتصاد مفتوح بدرجة معتدلة) ، فإن الحكومات والبنوك المركزية لم تكن على استعداد للسماح لسوق متحرر من القيود بأن يحدد هذا السعر المهم . لذلك، وحتى يمكن منع التقلبات الكبيرة والضارة في سعر الصرف الحقيقي، فقد كان لزاماً علي السياسة النقدية للدولة، أن تتعايش مع الضغوط المحددة بشكل خارجي علي سعر الصرف الحقيقي. علي سبيل المثال نجد إن التوسع النقدي الأجنبي قد يحتاج إلي أن يلازمه توسع نقدي محلي من أجل إيقاف الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

٥/ تؤدي أسعار الصرف المعمومة إلي تحقيق التوازن دائماً في ميزان المدفوعات دون تدخل من جانب البنك المركزي، الأمر الذي يساعد علي إزالة الضغوط المطالبة بفرض التعريفات الجمركية ، وتطبيق نظام حصص الاستيراد، وغير ذلك من أشكال القيود علي التجارة الخارجية الدولية. وفي حقيقة الأمر ، كانت اختلالات الحساب الجاري في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين أكبر منها في أي فترة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، ومع التزايد الكبير في تطبيق نظام القيود الاختيارية علي الصادرات voluntary export restraints ، واشتعال حروب حصص الاستيراد التي اصطلح علي تسميتها "حروب الموز banana wars" ، لم يحدث أي تقدم ملحوظ في السياسة التجارية عن طريق تحريك أسعار الصرف المعمومة.

٦/ كان هناك اعتقاد ، أيضاً ، بأنه خلال الفترة التي سبقت السماح بتعويم أسعار الصرف يمكن الاستغناء عن الاحتفاظ باحتياطات الصرف الأجنبي عند إتباع نظام التعويم، وبالتالي يمكن تحقيق قدر كبير من الادخار الاجتماعي Social savings. فهذه الاحتياطات يمكن استثمارها في شكل أصول رأسمالية حقيقية (كما يمكن إنفاقها علي تحسين مستوى الاستهلاك). إلا إن مثل هذه التوقعات لم تتحقق علي النحو المنشود، وقد اتجهت احتياطات الصرف الأجنبي إلي الزيادة إلي مستويات أكبر مما كانت عليه خلال فترة أسعار الصرف الثابتة (سي بول هالوود –رونالد ماكدونالد، ٢٠٠٧).

تغيرات ظروف السوق وأسعار الصرف

Changing Market Condition and Exchange Rates

عندما تتقلب أسعار الصرف بحرية فإن القيمة السوقية لعملة دولة ما سوف ترتفع أو تنخفض استجابة للتغير في ظروف السوق ولكن ما هي العوامل الرئيسية التي تسبب التغير في أسعار الصرف؟(عبد الفتاح وعبد العظيم، ١٩٨٧ م).

تقلب سعر الصرف Exchange Rate Volatility

كما سبق أن أوضحنا، فإن أحدي السمات الرئيسية للتجربة المعاصرة مع تعويم أسعار الصرف، كانت تتمثل في تقلب أسعار الصرف، وعلي وجه الخصوص، تقلباتها بالنسبة لبعض معايير السوق، ويرى بعض المعلقين أنها قد شهدت تقلبات مفرطة excessively volatile. يمكن النظر إلى التقلبات الراهنة في أسعار الصرف من أربعة زوايا مختلفة هي:

أولاً: كانت أسعار الصرف متقلبة علي أساس تاريخي on a historical basis. علي سبيل المثال، فقد زادت تقلبات أسعار صرف عملات الدول الصناعية السبع Group of ٧ مقابل الدولار الأمريكي، وعلي أساس المتوسط الشهري كانت التقلبات قد زادت من ٢٠،٠% في فترة من ١٩٦١-١٩٧٠م (جزء من تطبيق نظام بريتون وودز) إلي ١،١٨% في فترة من ١٩٧٤-١٩٨٣م.

ثانياً: كانت أسعار الصرف متقلبة بالنسبة لما يطلق علي المحددات الرئيسية fundamental determinants مثل المعروض النقدي، مستويات الدخل مستويات الأسعار وتوازن الحساب الجاري. وقد تم إيضاح هذا الأمر في الجدول رقم (١). أن السمة التي أظهرها هذا الجدول هي إن أسعار الصرف أكثر تقلباً عن المحددات الرئيسية، مثل أسعار السلع والمعروض النقدي (وكان هذا الأمر حقيقياً بغض النظر عن المؤشر الذي تم اختياره للتعبير عن أسعار السلع أو مقياساً لمعروض النقدي)، ولكنها أظهرت مقدار تقلب مماثل لما شهدتها أسعار الأصول المالية الأخرى مثل الدين الحكومي (government debt) وقد تم التعبير عنه بمعاملات التغيرات لمعدلات الفائدة علي أذون الخزانة كنوع من التقريب، باعتبارها تعبر عن مقلوب (سعر هذه الأذون).

أخيراً: كانت أسعار الصرف متقلبة بالنسبة للتغير الذي تم التنبؤ به من خلال الزيادة المدفوعة علي سعر الصرف الآجل. ويمكن أن نشير إلي أن العلاوة المعطاة علي السعر الأخر غالباً ما تشير إلي وجود اتفاق عام Consensus في الأسواق بالنسبة لسعر الصرف المتوقع الذي سوف يسود في الفترة المستقبلية. ولكن عند تمثيل العلاوة الآجلة بيانياً يتضح أنها ثابتة تقريباً (وتدور حول الصفر)، بينما التغير الحقيقي في سعر الصرف يكون علي درجة مرتفعة من التقلب، وهو ما يشير إلي أن قدرأ كبيراً من حجم التغير في سعر الصرف غير قابل للتنبؤ به (ويبدو هذا الأمر صحيحاً بغض النظر عن العملة المختارة) (جون هدسون، ١٩٨٧م).

التطور التاريخي لسعر الصرف في السودان

شهد السودان خلال الفترة (١٩٥٦-٢٠٠٤) سوقين لسعر الصرف تشمل السوق الرسمية التي يتم التعامل عبر النوافذ الرسمية كالبنوك وصرافات النقد الأجنبي. والسوق الموازية والتي تتم فيها عمليات البيع والشراء عبر الجهات غير الرسمية كتجار العملة والسماسرة وغيرهم من المضاربين في أسعار

العملات.بالإضافة إلى نوعين من الأسواق ألا وهما السوق الرسمي والسوق الموازي الذان ظهرا في السودان في عام ١٩٧٩م والذين لم يكن لهما وجود من قبل خاصة في الفترة ١٩٥٦-١٩٧٩م .

١/ سعر الصرف للفترة (١٩٥٦ – ١٩٧٨م):

شهدت تلك الفترة استخدام سعر الصرف الثابت حيث كان يقوم بنك السودان المركزي ببيع وشراء العملات الأجنبية وإذا لم يكن البيع عن طريق بنك السودان فإنه يكون على استعداد للتدخل في أي وقت من ناحية العرض والطلب ليمنع تغيير سعر عملته عن المستوى المحدد لها. وأستمر التعامل بهذا النظام في السودان منذ إصدار الجنيه السوداني وحتى عام ١٩٧٨م.

٢/ سعر الصرف خلال الفترة (١٩٧٩ – ١٩٨٤م):

شهدت هذه الفترة استخدام أكثر من سوق واحد لسعر الصرف، ففي عام ١٩٧٩م تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي للعام ١٩٧٩م وتتمثل سماتها الأساسية في الآتي :

أ/ حرية حيازة إدخال وإخراج النقد الأجنبي دون قيود.

ب/ السماح للمقيمين بفتح حسابات بالنقد الأجنبي تتم تغذيتها واستخدامها دون قيود.

ج/ التعامل من خلال سوقين : سوق رسمي وسوق موازي وحدد لكل سوق موارده واستخداماته.

د/ بالإضافة إلى ذلك تم إصدار عدة قوانين ومنشورات تنظم التعامل بالنقد الأجنبي . كذلك شهد عام ١٩٧٩م استخدام سعر الصرف المعدل والذي بموجبه تمكن بنك السودان المركزي من تعديل سعر العملة خاصة في حالات اكتشاف أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو السعر التوازني حيث ظل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ثابتاً في حدود ١,٣٠ جنيه للدولار الواحد في السوق الرسمي منذ عام ١٩٨٢م وتم إلغاء السعر الموازي وأستعويض عنه بالسعر الحر في العام ١٩٨٣م وقد أستمر السعر ب ١,٣٠ جنيه للدولار الواحد حتى العام ١٩٨٤م.

٣/ سعر الصرف خلال الفترة (١٩٨٥ – ١٩٨٩م):

تم في عام ١٩٨٥م تخفيض السعر الرسمي بنسبة ٤٨% ليصبح ٢,٥٠ جنيه للدولار الواحد واستمرت سياسة التخفيض لسعر الصرف حتى ١٩٨٦م حيث تم قيام سوق الموارد لتعلن أسعار الصرف المختلفة بواسطة لجان متخصصة يتم من خلالها توزيع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي على استخداماته المنظورة وغير المنظورة. وواصل سعر الصرف في الانخفاض حتى بلغ ٤,٩٠ جنيه للدولار بنهاية عام ١٩٨٦م وتم تخفيض سعر الصرف بنسبة ٤٥% بنهاية عام ١٩٨٧م في العام ١٩٨٨م تم تخفيض السعر الحر بنسبة ٦٢% .

٤/ سعر الصرف خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٦) :

استمرت سياسة التخفيض خلال العامين (١٩٩٠ - ١٩٩٦) إلى أن تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع فبراير ١٩٩٢م كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجها السودان في تلك الفترة، والتي هدفت إلى معالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات وإعطاء قيمه واقعيه للجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية حيث شهدت تلك الفترة إتباع نظام سعر الصرف العائم (Floating Exchange Rate). وفي هذا الإطار تم توحيد سعر الصرف للجنيه السوداني وألغى نظام السوق الرسمي والأسواق المصرفية الحرة وأستعيض عنهما بأسواق حرة موحده للتعامل بالنقد الأجنبي.

إضافة إلى ذلك تم توحيد وتعويم سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة، وأصبح يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب العملات الأجنبية.

وفي ظل هذه السياسة الانفتاحية للاقتصاد السوداني استعاد السودان سمعته المالية والمصرفية وعلى هذا الصعيد يقوم البنك المركزي بالعمل على تطوير سوق المال والصرف الأجنبي من خلال إجراءات تنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي بدون وضع أي قيود على تدفقات رأس المال . وفي إطار تحرير وتطوير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء عدد من شركات الصرافة عام ١٩٩٥م وصدرت لائحة بتنظيم أعمالها وعلاقتها مع بنك السودان وفي عام ١٩٩٦م تم تحديد السعر الذي تتعامل به البنوك وشركات الصرافة المعتمدة يومياً بناء على السعر الذي يحدده بنك السودان المركزي.

٥/ سعر الصرف خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠١) :

شهدت هذه الفترة استئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من الصندوق وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الاتفاق عليها تم اعتماد التعامل بطريقه سعر الصرف الزاحف ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة للتخفيض من قيمة عملتها بمقدار صغير أسبوعياً أو يومياً على حسب ما يقتضي الأمر. بالإضافة إلى أنه وسيله لتعديل سعر الصرف، يتضمن تثبيت قيمة اسميه وتكون القيمة الاسمية أكبر من القيمة الحقيقية وتتراوح في حدود معينه (جزء من المائة). وهذه القيمة الاسمية يتم تعديلها بصوره نظاميه وتبعاً لصيغه معينه تحددها السلطات المختصة.

أما الفترة خلال العامين ١٩٩٧ - ١٩٩٨م فقد تميزت بالاستقرار النسبي لسعر الصرف نسبة لتدعيمها ببعض الإجراءات من أجل استكمال سياسات التحرير الاقتصادي وتمثلت تلك الإجراءات في إلغاء تحديد سعر الصرف من بنك السودان المركزي وتم السماح للبنوك التجارية للقيام بتحديد سعر الصرف

بناءً على قوى العرض والطلب. على أن يقوم بنك السودان المركزي بإعداد متوسط ترجيحي للبنوك، أما في عام ١٩٩٩م فقد استحدث بنك السودان المركزي آلية التدخل في سوق النقد الأجنبي عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية من وإلى البنوك وشركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الأجنبي وذلك لمقابلة طلبات العملاء للاستيراد. ومن أهم وأبرز التطورات التي شهدتها هذه الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠١م) فيما يتعلق بسوق النقد الأجنبي. تم إلغاء عدد من القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف كما تم السماح لكافة فروع المصارف التجارية المعتمدة بمزاولة عمليات النقد الأجنبي وفقاً للسياسات الداخلية التي تحددها إدارة المصرف المعني ومنشورات بنك السودان المركزي.

٦/ سعر الصرف خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤) :

استخدم خلال هذه الفترة نظام سعر الصرف المرن المدار. تم باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي واستقرار المستوى العام للأسعار وفق البرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وأصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة.

واستهدفت سياسات النقد الأجنبي لعام ٢٠٠٢ المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار السوداني والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأسيري المعلن بواسطة بنك السودان المركزي من ١% إلى ١,٥% ثم إلى ٢% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. أما في عام ٢٠٠٣م فقد استهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضاً المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي. هذا بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير بيع النقد الأجنبي عبر نافذة البنك المركزي كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر. وعلى الرغم من أن الخمسة أعوام الأخيرة قد شهدت استقراراً نسبياً في سعر الصرف. إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن هناك عدة أنماط لسعر الصرف يمكن إيجازها فيما يلي:

(١) سعر البنك المركزي: وهو الذي يتعامل به بنك السودان المركزي بيعاً وشراء في كل معاملاته.

(٢) أسعار المصارف التجارية: وهي أسعار تحددها المصارف إذ أن هناك حدود مرسومه لتحرك أسعار الشراء والبيع.

(٣) السعر التأسيري: ويتم احتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان

المركزي وفي نطاق قدره ١% حول السعر التأشيرى لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان.

(٤) أسعار شركات الصرافة: ويتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق وأسعار صرافات المصارف وأسعار البنك المركزي.

(٥) أسعار السوق الموازي: وهي تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين وملجأ هام ورئيسي للأجانب في حالة الطلب و عدم الحصول على احتياجاتهم عن طريق الشراء من القنوات المصرفية. ويتكون السوق الموازي من التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية، وهناك عدة آثار سالبه تنطوي تحت التعامل في الأسواق الموازية منها تتغير أسعار الصرف من غير مبررات اقتصاديه منطقيه، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

جدول (٢-٢) أسعار صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤

السوق الموازي	التأشيرى	البنوك التجارية	بنك السودان	الأعوام
٢٥٨,٥	٢٥٦,٨	٢٥٧,٣	٢٥٦,٨	٢٠٠٠
٢٦٥,٠	٢٦٢,٦	٢٦٠,٨	٢٦٢,٦	٢٠٠١
٢٦٨,٠	٢٦٢,٢	٢٦٦,٢	٢٦٢,٢	٢٠٠٢
٢٦٤,٠	٢٦٣,٠	٢٦١,٩	٢٦٣,٠	٢٠٠٣
٢٦٢,٥	٢٥٦,٧	٢٦٠,٧	٢٥١,٧	٢٠٠٤

المصدر بنك السودان المركزي وإحصائيات من المصارف التجارية

يتضح من الجدول أعلاه أن هذه الفترة قد شهدت استقراراً كبيراً في سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي ، حيث أن هناك فوارق طفيفة في أسعار الصرف للأسواق الأربعة المذكورة أي يكاد يكون هناك توحيد في سعر الصرف ويعزى ذلك للسياسات والجهود التي بذلتها السلطات النقدية والمالية خلال هذه الفترة والتي تهدف إلى مجموعه من الإصلاحات الاقتصادية والمالية من بينها استقرار قيمة العملة الوطنية.

ويلاحظ انخفاض سعر بنك السودان المركزي لتبنيه في سبتمبر ٢٠٠٤م سياسة رفع قيمة الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي نسبة لتحسن موقف الاحتياطي بالنقد الأجنبي وقد وصل سعر صرف الدينار السوداني ٢٣٨,٣١ مقابل الدولار بنهاية أكتوبر ٢٠٠٥م .

سياسات النقد الأجنبي ٢٠٠٤

تمشياً مع سياسة التحرير في سوق النقد الأجنبي وتفعيله وتوحيده وفي إطار سعي بنك السودان للوصول إلى سعر صرف مرن وحقيقي للدينار السوداني تم إجراء بعض التعديلات في سياسة النقد الأجنبي علي النحو التالي:-

١/ تم التنازل للبنوك التجارية عن بعض المتحصلات غير المنظورة التي كان يتم شراؤها لصالح بنك السودان، وذلك لزيادة موارد غرف البنوك من النقد الأجنبي، مثال لذلك تحويل مستحقات المقاولين المحليين المدفوعة من الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول والتي كان يتم تحصيلها بواسطة بنك السودان للبنوك التجارية والسماح لهم باستخدامها في الاستيراد السلعي مرتبات الأجانب، نثریات السفر، البيع للبنوك والصرافات، وأي استخدامات أخرى يوافق عليها بنك السودان.

٢/ تم السماح للبنوك والشركات الصرافة بالبيع لشركات الملاحه لتغطية التزاماتها الخارجية بالنقد الأجنبي لدفع إيجار السفن بعد إبراز عقد الإيجار وذلك توسيعاً لاستخدامات موارد غرف التعامل بالنقد الأجنبي بغرض الوصول إلى سعر صرف أكثر مرونة ولحد من التقلبات العابرة في سعر الصرف.

٣/ تم توجيه المصارف بالاستجابة لاحتياجات عملائها من النقد الأجنبي لكافة مواردها أو بالشراء من بنك السودان، وسيقوم بنك السودان بتوفير تلك الموارد شريطة أن يتم البيع للعملاء والجمهور بنفس السعر الذي تم به الشراء من بنك السودان.

٤/ تم تعديل النطاق الذي يتحرك حوله السعر التأشير ليصبح ٢,٥% بدلاً عن ٢%.

٥/ تقرر أن يكون السعر التأشير منفصلاً عن سعر بنك السودان علي أن يقوم البنك بتحديد سعره باعتباره أحد المتعاملين في سوق النقد الأجنبي.

٦/ وضع العديد من السياسات الناجحة لبناء قدر مناسب من الاحتياطات القومية بينك السودان حتى بلغت ما يعادل الحد الذي يغطي واردات ٤,٧% شهرياً.

٧/ لتنظيم العائد رقم ٢/ ٢٠٠٤ بتاريخ ٩/١٠/٢٠٠٤ بإنشاء وحدة لإدارة واستثمار الاحتياطات الرسمية، ومارست أعمالها منذ نوفمبر ٢٠٠٤م.

سياسات النقد الأجنبي ٢٠٠٦:

هدفت سياسات النقد الأجنبي للعام ٢٠٠٦، إلي المحافظة علي استقرار سعر الصرف بإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتعزيز بناء احتياطات النقد الأجنبي لاستكمال توحيد سوق النقد الأجنبي وتحريره.

فيما يلي استعراض لأداء سياسات النقد الأجنبي للعام ٢٠٠٦:

١/ إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية, وقد سُمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد.

٢/ توجيه المصارف باستخدام حصيلة الصادر في كافة الأغراض عدا التحويلات (النظيفة) والبيع بالإضافة للحسابات الحرة. أما في مجال الاستيراد، فقد تم إلغاء حساب الاستيراد وأن يتم التعامل في عملية الاستيراد مع الهامش مباشرة.

٣/ توحيد معاملة بنك السودان المركزي من النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات, كما تم التنازل عن موارد الشركات الأجنبية العاملة في مجال استخراج الذهب والمعادن ليتم شراؤها لصالح المصارف التجارية وشركات الصرافة بدلاً عن بنك السودان.

٤/ إلغاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي بالمصارف والسماح لها بالبيع نقداً في حدود مبلغ لا يتجاوز خمسة ألف دولار, وقد تم أيضاً السماح للمصارف وشركات الصرافة بالبيع لغرض التحويل للخارج بدون مستندات في حدود مبلغ ثلاثة آلاف دولار أو ما يعادلها من العملات الأخرى, وبتغيير أسعار الصرف أكثر من مرة خلال اليوم الواحد مع ضرورة إعلانها للعملاء. كما تم السماح لشركات الصرافة ببيع أي مبالغ نقداً بدون إبراز أي مستندات.

٥/ السماح لشركات الصرافة بالتعامل مع المقاولين الأجانب المتعاقدين مع الحكومة ومؤسسات القطاع العام, وكذلك السماح لها ببيع النقد الأجنبي بغرض تحويل فوائض مبيعات شركات الطيران الأجنبية العاملة للبلاد.

وفي مجال سعر الصرف, سجل سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي تحسناً مستمراً خلال العام ٢٠٠٦ من ٢٣٠,٦٧ دينار للدولار الواحد في ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢,٤٨ دينار للدولار الواحد في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦.

سياسات النقد الأجنبي ٢٠٠٧:

هدفت سياسات النقد الأجنبي للعام ٢٠٠٧ إلى المحافظة علي استقرار سعر الصرف بإتباع سياسة سعر صرف المرن المدار وتعزيز بناء احتياطيوات واستكمال توحيد وتنظيم سوق النقد الأجنبي وتحريره.

فيما يلي استعراضاً لأداء سياسات النقد الأجنبي للعام ٢٠٠٧ :

تم إجراء عدد من التعديلات في الضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي بما يضمن وجود سياسة فعالة وذلك علي النحو التالي:

- ١/ السماح بفتح الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي بتحويلات من الخارج فقط وحظر تغذيتها بالمبالغ النقدية والمبالغ المشتراه من المصارف والصرافات والمبالغ المحولة أو المدفوعة من الحسابات الخاصة.
 - ٢/ حظر الصرافات من البيع لأغراض الاستيراد.
 - ٣/ السماح للمصارف بالبيع نقداً للجمهور في حدود مبلغ عشرة ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى.
 - ٤/ إلغاء نسب الهوامش المحصلة علي الاعتمادات الخاصة بالاستيراد وترك للمصارف تحديد الهامش المناسب حسب الجدارة الائتمانية للعميل.
 - ٥/ التحول من التعامل بالدولار الأمريكي إلي العملات الحرة الأخرى.
 - ٦/ تقديم النصح للمصارف وعمالها للعمل علي التحول من التعامل بالدولار الأمريكي إلي العملات الأجنبية الأخرى وذلك بغرض تقادي مخاطر التعامل بالدولار الأمريكي.
 - ٧/ إلغاء شرط الحصول علي موافقة البنك المركزي المسبقة عند شراء المصارف التجارية العملات الأجنبية مقابل الدولار من مراسليها بالخارج والإبقاء علي شرط أن يكون مصارف من الدرجة الأولي. أما في مجال سعر الصرف, فقد ارتفع سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي من مبلغ ٢,٠١٣٣ جنيه للدولار بنهاية ديسمبر ٢٠٠٦ إلي مبلغ ٢,٠٥٢٦ جنيه للدولار بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧ م.
- سياسات النقد الأجنبي للعام ٢٠٠٨ م : ركزت بشكل أساسي علي تنظيم وتطوير سوق النقد الأجنبي بغرض تحقيق الأهداف التالية:
- ١/ سعر صرف مرن ومستقر.
 - ٢/ بناء الاحتياطات.
 - ٣/ إدارة الاحتياطات بما يساعد علي استقرار سوق النقد الأجنبي.
 - ٤/ تفعيل سوق مابين المصارف.
- وفي سبيل تحقيق ذلك تم إجراء العديد من التعديلات في الضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي بما يضمن وجود سياسة فعالة. وقد شملت هذه التعديلات الآتي:

- إزالة بعض القيود علي تغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملية المحلية حيث سمح للمصارف بتغذيتها.
- السماح للمصارف باستخدام حصيلة الصادر المشتراه من المصدرين لكافة الأغراض المسموح بها لاستخدام الموارد الأخرى بدلاً عن استخدامها في أغراض محددة. كما تم السماح للمصارف بشراء حصيلة الصادر التي يتم استردادها بعد التاريخ المحدد لها (١٨٠) يوماً لصالحها بدلاً من شرائها لصالح البنك المركزي.
- تخفيض تكلفة التمويل بالنسبة للاستيراد عن طريق التسهيلات الخارجية وذلك لخفض تكلفة السلع المستوردة.
- السماح لشركات الصرافة بالعمل في مجال التحويلات الداخلية.
- توجيه المصارف وشركات الصرافة بتحديد الهامش بين سعر الشراء وسعر البيع للعملة الأجنبية ب- ٠,٤٠٪ من سعر الشراء.
- توجيه المصارف وشركات الصرافة بإخطار البنك المركزي بالتعديلات التي تطرأ علي أسعار الصرف لديها خلال اليوم.
- وقد انعكست هذه التعديلات علي استقرار وأداء سعر الصرف حيث سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ٢,٠٩١ جنيه خلال العام ٢٠٠٨ مقارنة ب ٢,٠١٥٧ جنيه في عام ٢٠٠٧ وسجل متوسط سعر اليورو ٣,٠٩٦٩ جنيه خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة ب ٣,٠١٤٠ جنيه خلال عام ٢٠٠٧.

سياسات النقد الأجنبي ٢٠١٠م :

ركزت بشكل أساسي علي تنظيم واستقرار وتطوير سوق النقد الأجنبي بغرض تحقيق الأهداف الآتية:

١/ سعر صرف مستقر ومرن ٢/ بناء الاحتياطيات من النقد الأجنبي ٣/ إدارة الاحتياطيات بما يساعد علي استقرار سوق النقد الأجنبي ٤/ تفعيل سوق ما بين المصارف.

ولتحقيق تلك الأهداف تم إجراء العديد من التدابير والتعديلات في الإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي شملت الآتي:

- إزالة القيود عن إجراءات فتح الحسابات الجارية الحرة، حيث سمح بفتح حسابات جارية حرة بالنقد الأجنبي بشرط أن يكون الحد الأدنى لفتح الحساب الجاري الحر بمبلغ ٥,٠٠٠ يورو (فقط خمسة ألف يورو) أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الحرة الأخرى، وان يكون لصاحب الحساب تدفقات نقدية مستمرة بالنقد الأجنبي.
- إلغاء كافة استخدامات الحسابات الجارية الحرة بالنقد الأجنبي والاستعاضة عنها باستخدامات محددة بدلاً من استخدامها في كافة الأغراض.

- عدم السماح بإعادة تحويل المبالغ الواردة من الخارج لحسابات الادخار والاستثمار الخاصة بالأفراد والأجانب بعد مرور عام علي الأقل من تاريخ الإيداع.
- إلغاء كافة ضوابط تغذية واستخدامات الحسابات الخاصة والاستعاضة عنها بضوابط جديدة.
- إلزام الصارف بشراء المبالغ المباعة من الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي لصالح البنك المركزي بسعر الصرف التجاري المنفذ للعملية.
- إلزام المصارف بالحصول علي موافقة بنك السودان المركزي المسبقة بخصوص تحويل حسابات الجهات الأجنبية المستثمرة من حسابات خاصة إلي حسابات جارية حرة.
- إصدار ضوابط جديدة لاستخدام حصيلة المبالغ المضافة لحساب المقاولين المحليين.
- إصدار ضوابط جديدة لاستخدام حصيلة الصادرات غير البترولية وفقاً للاتي:
- حصائل الصادر الناتجة عن تمويل العملية بواسطة المصرف يتم بيعها فقط للمصرف الممول.
- حصائل الصادر المنفذة من مصادر تمويل أخرى تباع للمصرف المنفذ للعملية أو للمصارف الأخرى أو لاستخدامها بواسطة المصدر نفسه للاستيراد.
- السحب لأغراض السفر بموجب المستندات المؤيدة.
- غير مسموح ببيع حصيلة الصادر لمستوردين آخرين.
- السماح للمصارف باستخدام كل طرق الدفع لتنفيذ عمليات الاستيراد للسلع الأساسية ذات الأولوية(القمح، الأدوية، الأجهزة والمعدات الطبية، مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي، والآلات والمعدات الرأسمالية) والاستيراد لأغراض الاستثمار. أما بالنسبة للسلع الأخرى فيتم استيرادها عن طريق خطابات الاعتمادات المستندية إطلاع (Sight/Lcs) والدفع ضد المستندات (Cash Against Document).
- حظر إصدار خطابات الضمان بغرض الاستيراد باستثناء حسابات الضمان البحري للبضائع المستوردة للسودان.
- حظر بيع النقد الأجنبي أو إجراء أي تحويلات للخارج لصالح المقيمين (شركات, أفراد, ...الخ) بغرض استثمارات خارجية.
- أن تتم تسوية كافة المعاملات الداخلية بالعملة المحلية عدا المعاملات الخاصة بالإيجارات وإقساط التامين للجهات الأجنبية واستحقاقات شركات الطيران والمقاولين المحليين المدفوعة من الجهات الأجنبية.
- أن يكون البيع لغرض السفر لكل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية وجمهورية مصر العربية في حدود مبلغ لا يتجاوز ١٠٠٠ دولار أمريكي (فقط ألف دولار أمريكي) أو ما يعادلها بالعملات الأخرى.

- تطبيق نسبة حافز الصادر علي الموارد واستخدامات النقد الأجنبي بغرض جذب مزيد من الموارد للسوق المنتظم وتضييق الفجوة بين أسعار السوق المنظم والسوق الموازي (غير المنظم).

سياسات النقد الأجنبي ٢٠١١:

هدفت سياسات النقد الأجنبي إلي الاستمرار في المحافظة علي استقرار سعر الصرف وتشجيع الصادرات غير البترولية، وترشيد الطلب علي النقد الأجنبي وتوسيع شبكة مراسلي البنك المركزي، ولتحقيق تلك الأهداف تم اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي في مجال ترشيد الاستيراد ومجال الموارد غير المنظورة وهي كالتالي:

- في مجال ترشيد الاستيراد تم الأتي:

١/ تحديد هامش الاستيراد النقدي المدفوع بنسبة ١٠٠% لكل طرق الدفع باستثناء الأدوية والأمصال البشرية والحيوانية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والاستيراد الأجل الذي تكون فترته عاماً أو أكثر.

٢/ الاستيراد فقط عن طريق خطابات الاعتماد (إطلاع والدفع ضد المستندات)، باستثناء السلع الضرورية والإستراتيجية والاستيراد بغرض الاستثمار.

٣/ وضع ضوابط للاستيراد من المناطق الحرة تلزم المستورد بتسوية عمليات الاستيراد للسوق المحلي بالعملة الأجنبية.

٤/ زيادة الهامش المسدد للبنوك مقابل استيراد عربات ومشاريع الليموزين من ٤٠% إلي ٤٥%.

٥/ إصدار قائمة بالسلع المحظور استيرادها عممت علي كافة المصارف بتاريخ ١١/٢٠١١/٩١ بناء علي قرار وزير التجارة الخارجية رقم (٢) بتاريخ ١١.٥/٢٠١١/١/

٦/ إعطاء أولوية في تخصيص وتوفير موارد النقد الأجنبي من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية للسلع الضرورية والأساسية، والتي تشمل المواد الغذائية والأدوية والسلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي وما عداها يتم استيرادها من الموارد الذاتية للعملاء.

٧/ إعادة تصميم استمارة الاستيراد (IM) بالتنسيق مع سلطات الجمارك وطباعتها بشكل جديد بعلامات تأمينية عالية لمنع التزوير وحفظ حقوق كافة الأطراف.

- في مجال الموارد غير المنظورة تم الأتي:

١/ تقييد المبالغ المباعة بالنقد الأجنبي من شركات الصرافة علي عملائها بإغراض محددة تقتصر علي السفر، العلاج، الدراسة، مصروفات الأسر، وتحويل مرتبات الأجانب، وذلك بهدف تقنين الطلب علي النقد الأجنبي ومنع تسربه للسوق الموازي.

٢/ تقييد المبالغ المباعة بالنقد الأجنبي لأغراض السفر بشركات الصرافة ليتم تسليمها بالمطار لمزيد من الضبط.

٣/ منع الاستثمارات الخارجية التي يقوم بها المقيمون (شركات، أفراد، الخ) لحماية الاقتصاد الوطني نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد.

٤/ منع طرح أسهم الشركات المسجلة في السودان للتداول خارجياً (cross listing) وكذلك منع طرح أسهم الشركات الأجنبية للتداول بالداخل.

٥/ إصدار قرار بأن تتم تسوية كافة المعاملات الداخلية بالعملة المحلية باستثناء التسويات الخاصة بالإيجارات والتأمين، ومستحقات شركات الطيران ومستحقات المقاولين المحليين والأجانب التي تدفع من الجهات الأجنبية بالعملة الحرة بغرض تخفيف الضغط علي سوق النقد الأجنبي.

٦/ منع إصدار خطابات الضمان بالعملة الأجنبية لمستفيدين بالداخل باستثناء الخطابات المصدرة لصالح الحكومة وشركات البترول.

سياسات النقد الأجنبي ٢٠١٢ م :

أستمر البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلي سعر صرف متوازن ومستقر، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو ٢٠١٢ م ضمن حزمة الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان . تم تعديل الحافر من ٤,٧٧% إلي ١٥% كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من ٢,٦٧٠ جنيه للدولار إلي ٤,٣٩٨ بنسبة ٦٥%، وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من ٢,٨٨١ جنيه للدولار إلي حدود ٥,٦٠٠ جنيه للدولار في المتوسط بنسبة ٩٤%، مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم.

المصدر: تقارير (بنك السودان المركزي ٢٠١٢) .

سياسة النقد الأجنبي :

هدفت سياسات النقد الأجنبي إلي بناء احتياطات من النقد الأجنبي وترشيد استخداماته مع الاستمرار في حرية التعامل به وتحرير المعاملات وإزالة كافة القيود علي حسابات النقد الأجنبي, وذلك للوصول تدريجيا لسعر صرف مستقر تحدده عوامل العرض والطلب في سوق موحدة, وذلك من خلال انتهاج وتنفيذ حزمة من الإجراءات لمعالجه المشاكل التي واجهت البلاد بعد انفصال جنوب السودان وما صاحب ذلك من تحديات تمثلت في التوسع النقدي وفقدان جزء كبير من موارد النفط, ودعم السلع الأساسية, والتوقعات السالبة للمتعاملين المرتبطة بعدم اليقينية وانعدام الثقة في المصارف في ظرف شح او انعدام السيولة (الكاش) , والحظر الاقتصادي الأمريكي والعقوبات الامريكية وادراج السودان في قائمة الدول الراحية للارهاب, وقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلي انخفاض قيمة الجنيه السوداني وتزايد الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم. ولتحقيق أهداف سياسات النقد الأجنبي قام البنك المركزي بتنفيذ حزمة من الإجراءات التي أسهمت نسبيا في تخفيف حدة الآثار السالبة, حيث شملت الإجراءات الجوانب التالية:

اولا : ترشيد الطلب علي النقد الأجنبي: وتتمثل ذلك في الخطوات التالية :

- ١/ أوقف البنك المركزي ضخ النقد الأجنبي للصرافات كليا وخفض النسبة المخصصة للمصارف بعد تصحيح أسعار الصرف, الأمر الذي شجع المصارف والصرافات علي جذب موارد من النقد الأجنبي بلغت بالمصارف ١,٦٨٤ مليون دولارا بالصرافات ١٢١ مليون دولارا بنهاية ٢٠١٢ م .
- ٢/ عمل البنك المركزي علي التنسيق مع الجهات ذات الصلة في ترشيد استخدامات النقد الأجنبي من خلال ضبط الصرف في معظم البنود.
- ٣/ استمر البنك المركزي في ترشيد استخدامات النقد الأجنبي للإغراض غير المنظورة مثل السفر والعلاج, والدراسة بالخارج وغيرها. وقد أدى ذلك إلي انخفاض المبالغ التي تقوم ببيعها.
- ٤/ قام البنك المركزي بإنشاء نظام الربط الشبكي لتداول استثمارات الصادر والوارد بين الجهات المعنية (البنك المركزي, المصارف التجارية, إدارة الجمارك ووزارة التجارة), وذلك درءاً للممارسات غير السليمة في مجال التجارة الخارجية والتي تسبب ضغطاً علي موارد النقد الأجنبي.
- ٤/ نظم البنك المركزي التحويلات الخاصة بشركات الاتصالات وشركات الطيران وتحويلات العمل الأجانب. وذلك بمطالبة شركات الاتصال بتحديد نسبة من أرباحها لإعادة استثمارها بالداخل, وجدولة تحويلات شركات الاتصال وشركات الطيران.

ثانيا : موارد النقد الأجنبي

سعي البنك المركزي في التحرك الخارجي لاستقطاب موارد نقد أجنبي، مما كان له الأثر المباشر في زيادة موارد النقد الأجنبي وبالتالي المساهمة في تحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف. كما قام البنك المركزي بتعديل فترة استرداد حصيلة الصادر بالنسبة للاعتماد لتصبح شهراً بدلاً عن شهرين. كما تم تحديد فترة شهر واحد فقط للاحتفاظ بحصيلة الصادر بحساب الصادر.

ثالثاً : استقرار سعر الصرف

أستمر البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلي سعر صرف متوازن ومستقر، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو ٢٠١٢م ضمن حزمة الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان .

سياسات النقد الأجنبي ٢٠١٣

١/ الاستمرار في سعر الصرف المرن المدار.

٢/ الاستمرار في سياسة إصلاح سعر الصرف وإزالة التشوهات من خلال الأتي:

١ - تستمر المصارف والصرافات في تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً للمؤشرات التي يصدرها البنك المركزي.

٢- تطبيق سعر صرف بنك السودان المركزي علي كافة معاملات البنك المركزي مع الغير.

٣- الالتزام بتطبيق السعر المعلن علي كافة المعاملات بالنقد الأجنبي ولكافة الجهات دون تمييز.

٤ - العمل علي بناء احتياطات مقدرة من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي لتقليل تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي.

٥ - الاستمرار في حرية التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير كافة المعاملات الجارية وحرية استخدامات النقد الأجنبي في إطار الموجهات التنظيمية الصادرة من بنك السودان.

٦ - الاستمرار في سياسة ترشيد الطلب علي النقد الأجنبي.

٧ - التوسع والاستمرار في شراء وتصدير الذهب، علي إن يظل بنك السودان المركزي الجهة الوحيدة المسموح لها بتصدير الذهب المنتج بواسطة التعدين الأهلي ويسمح للشركات المرخص لها بالعمل ولها اتفاقيات مع حكومة السودان إن تقوم بتصدير إنتاجها من الذهب والمعادن الأخرى وفقاً لضوابط بنك السودان المركزي.

٨ - يسمح بتصدير الذهب بعد تصفيته وتنقيته بمصفاة الذهب بالخرطوم, يحظر تصدير الذهب الخام ابتداء من يناير ٢٠١٣ إلا بموافقة البنك المركزي.

٩ - الاستثمار في تطوير وتنظيم سوق الذهب مع الجهات الأخرى ذات الصلة بهدف إنشاء بورصة للذهب في السودان.

١٠ - العمل على استقطاب مدخرات السودانيين المقيمين والعاملين بالخارج .

سياسات النقد الأجنبي ٢٠١٤:

يسعى بنك السودان المركزي للمحافظة على استقرار ومرونة سعر الصرف وتحقيق قدر من التوازن في القطاع الخارجي خلال فترة البرنامج الاقتصادي الثلاثي من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

١/ الاستثمار في تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار.

٢/ الاستثمار في سياسة توحيد وإصلاح سعر الصرف وإزالة التشوهات .

٣/ تحريك سعر الصرف بمرونة بهدف الوصول إلى سعر موحد ومستقر تحدده قوي العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي.

٤/ الالتزام بتطبيق السعر المعلن بواسطة بنك السودان المركزي والمصارف والصرافات على كافة المعاملات بالنقد الأجنبي ولكافة الجهات دون تمييز بما في ذلك المعاملات الحكومية.

٥/ العمل على بناء احتياطات مقدره من النقد الأجنبي.

٦/ علي المصارف الالتزام بنسبة الانكماش المقدره المراكز.

برنامج إصلاح السياسات المتعلقة بالنقد الأجنبي والتجارة الخارجية لصندوق النقد الدولي للفترة (١٩٧٨-١٩٨٦):

أعلن هذا البرنامج في ١٥ سبتمبر ١٩٧٩ في مؤتمر صحفي عقده وزير المالية والاقتصاد الوطني آنذاك ، ونقلته صحيفة الأيام الصادرة يوم ١٦/٩/١٩٧٩ أهم بنود البرنامج على النحو التالي:

١/ توحيد سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني بتضمين ضريبة التحويل وحافز المتحصلات .

٢/ إلغاء السعر التشجيعي لتحويلات المغتربين.

٣/ تطبيق سعرين للجنيه السوداني أحدهما رسمي ويطبق علي الصادرات والواردات والتحويلات في الكشفيين المرفقين و الآخر تشجيعي ويحدد سعره حسب مؤشرات السوق يطبق علي الصادرات والواردات والتحويلات بخلاف المضمنة في الكشفيين المرفقين..

٤/ إلغاء الرسم الإضافي وضريبة التنمية علي الواردات.

٥/ إلغاء نظام تجارة المقايضة باستثناء تلك التي تتم في إطار تجارة الحدود.

٦/ السماح للمقيمين وغير المقيمين من السودانيين وغيرهم بفتح حسابات جارية بعملات أجنبية ، ومنح السودانيين منهم أو الحاصلين علي رخص استيراد أولية في الحصول علي رخص استيراد لاستخدام أرصدتهم في تمويل عملياتهم.

٧/ يسمح ببيع وشراء العملات الأجنبية لدي البنوك المرخص لها بالأسعار الواقعية المرنة وقد تحدد سعر الدولار ب ٨٠ قرشا سودانيا لهذه العمليات.

٨/ تلغي القيود الحالية علي إدخال وتحويلات العملات الأجنبية إلي داخل وخارج القطر وفقا لإجراءات وضوابط مرنة وواقعية..

المذكرة الأولى لصندوق النقد الدولي حول تخفيض الجنيه السوداني:

في هذا الجانب سنقوم باستعراض أهم ما ورد في مذكرة صندوق النقد الدولي حول (سعر صرف الجنيه السوداني والإجراءات المتصلة به) . ولعله من المناسب ملاحظه أن هذه المذكرة ، والتي لا تحمل تاريخا ، تحتوي علي إحدى عشرة صفحة بالإضافة إلي رسمين بيانيين وقد اشتملت علي سبعة أقسام محتوياتها كما يلي:

مقدمه.- عدم التوازن الداخلي.- علاقة التكاليف بالأسعار.- تعديل سعر الصرف.- الوقع علي ميزان المدفوعاتالوقع علي (التركيز) والميزانية- الوقع علي تكاليف المعيشة .

لاحظت المذكرة في مقدمتها انه (علي مدى السنوات القليلة الماضية تسبب عدد من التطورات الاقتصادية والخارجية – كعمليات الميزانية ، والتوسع في الائتمان والعلاقات بين التكاليف والأسعار – في إحداث خلل هيكلي في الاقتصاد السوداني وقد انعكست هذه التطورات في عدم التوازن الحاد في الميزانية العامة وميزان المدفوعات. وعليه فقد أضحي من الضروري القيام بخطوات إصلاحية من خلال تخفيض الجنيه السوداني بالإضافة إلي اتخاذ خطوات أخرى لإزالة أسباب العجز) . هذا وقد حدد الهدف الأساسي من هذه الخطوات الإصلاحية علي انه (زيادة معدل النمو من خلال ترشيد توزيع الموارد ومن ثم الاستغلال الأمثل للميزة المقارنة للاقتصاد السوداني خصوصا في الزراعة والصناعة الزراعية). (علي عبد القادر علي

١٩٩٠م)

انتقلت المذكرة بعد ذلك لتحليل أسباب العجز في الاقتصاد السوداني فأوضحت فيما يختص بعدم التوازن الداخلي أن ارتفاع الإنفاق التنموي من ثلاثين مليون جنيه عام ١٩٧٣/٧٢ إلي ما يفوق مائة مليون جنيه عام ١٩٧٥/٧٤ لم يصاحبه ارتفاع في الادخار بل بالعكس من ذلك تماما إذ انخفض الادخار العام حتى أصبح سالبا علي الرغم من الزيادة المتسارعة في الإيرادات الحكومية. وعزت المذكرة هذا التطور إلي ارتفاع التحويلات من الحكومة المركزية إلي الحكومات المحلية من ناحية والي الزيادة الملحوظة في الإنفاق الجاري علي الخدمة المدنية والتدهور الملحوظ في الموقف المالي لعدد من المؤسسات العامة من ناحية أخرى ، مما نتج عنه ارتفاع في عجز الموازنة الجارية من ثلاثين مليون جنيه عام ١٩٧٣/٧٢ إلي ما يفوق ١٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥/٧٤. ترتب علي هذا العجز أن اضطرت الحكومة والمؤسسات العامة للجوء المتزايد للاستدانة من القطاع المصرفي مما أدى إلي توسيع شديد في الائتمان المحلي بلغ ٩٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥/٧٤ (والاقتراض من الخارج مما أدى إلي ارتفاع المديونية وزيادة ضغوط خدمات الديون حتى بلغت نسبة يصعب مقابلتها من إيرادات الصادر). ومن ثم فقد أدت السياسات المالية والنقدية للحكومة خلال الفترة ١٩٧٣/٧٢ - ١٩٧٥/٧٤ إلي تفاقم موجه ارتفاع الأسعار بحيث أصبح معدل التضخم السائد في السودان أعلي من معدلات التضخم في الأقطار التي يتعامل معها تجاريا. هذا ولقد شهدت الفترة حتى ١٩٧٦/٧٥ ارتفاعا شديدا في تكلفة العمالة.

٢/ عدم التوازن الخارجي:

تلاحظ المذكرة أن عدم التوازن الداخلي بالإضافة إلي ارتفاع أسعار المستوردات أدى إلي تفاقم العجز في ميزان المدفوعات ، حيث تسبب الإنفاق التنموي الحكومي المباشر والضغوط التضخمية العالمية والانخفاض النسبي لتكلفة الإيرادات إلي زياد استيراد السلع الاستهلاكية والمواد الخام ونقص في استيراد المواد الوسيطة لإنتاج الصادرات ، مما ترتب عليه أن ازدادت فاتورة الاستيراد من متوسط ١١٨ مليون جنيه سنويا للفترة ١٩٧٠/١٩٧٣ إلي ٢٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥/٧٤ ، بينما لم ترتفع حصيلة الصادرات ، الأمر الذي أدى إلي بارتفاع العجز في ميزان الحساب الجاري من متوسط سنوي بلغ ١٩ مليون جنيه للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ إلي حوالي مائة وخمسين مليون جنيه عام ١٩٧٥/٧٤. ولتغطية هذا العجز لجأت الحكومة إلي الاقتراض الخارجي غير الميسر مما نتج عنه ازدادت الديون الخارجية من حوالي ١٦٢ مليون جنيه بنهاية ١٩٧٢ إلي حوالي ٣٩٠ مليون جنيه سوداني بنهاية يوليو ١٩٧٥. ارتفعت خدمة الديون كنسبة من إيرادات العملات الأجنبية من ١٧% عام ١٩٧٢/١٩٧٣ إلي حوالي ٢٧% في عام ١٩٧٤/١٩٧٥ (وأخذين في الاعتبار الموقف المتدهور لاحتياطي السودان من العملات الأجنبية والذي أصبح يعادل تكلفة إيرادات أسبوعين فقط. فان هذا الموقف لميزان المدفوعات السودانية لا يمكن دعمه. بالإضافة لي ذلك فإذا لم تتخذ خطوات عاجلة للحد من الضغوط التضخمية حتى يتسنى معالجة الخلل في

ميزان المدفوعات في المدى المتوسط فسيصبح في العسير علي السودان الحصول علي قروض خارجية مما سيكون له أثر سلبي في برامج التنمية التي تعتمد اعتمادا أساسيا علي مثل هذه القروض).
٣ / علاقة التكلفة بالأسعار:

تشير المذكرة إلي دراسة قطاعية تختص بتركيبة التكلفة واتجاهات الأسعار العالمية لاه مسته محاصيل زراعية سودانية : القطن طويل ومتوسط التيلة وال فول السوداني المروي، والذرة المروية ، والقمح والسمسم والسكر. تم إعدادها بواسطة الصندوق وتؤيد نتائجها الاعتبارات التجميعية التي تم استعراضها سابقا والتي تقول بوجود تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني. وتستند نتائج هذه الدراسة علي ملاحظة أن ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعية قد حافظت علي اتجاهاتها الصعودية بينما بدأت أسعار الصادرات في الثبات مما احدث تدنيا في الهوامش الربحية لهذه السلع خصوصا تلك كثيفة استخدام مدخلات الإنتاج المستوردة(القمح) . كما تشير الدراسة إلي أن القطن قد ظل يتحمل تكلفة إنتاج كل المحاصيل المروية مما أسفر عنه أحجام المزارعين عن العناية بهذا المحصول الحيوي . ولاحظت الدراسة انه إذا ما تمت جباية رسوم تكلفة الإنتاج علي الفول والقمح والذرة فان هذه المحاصيل لم تتمكن من المنافسة عالميا علي أساس سعر الصرف السائد لها (واحد جنيه = ٢,٥ دولار) بينما سيكون القطن منافسا هامشيا. إلا انه إذا استمرت الاتجاهات الصعودية في تكلفة الإنتاج من ناحية ، وإذا لم تتحسن التوقعات للطلب علي القطن وصاحبها انخفاض في الأسعار من ناحية أخرى ، فسيكون من اللازم تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني حتى تصبح زراعه القطن مجزية من الناحية الربحية .

تلاحظ المذكرة أنه علي الرغم من صعوبة الحسابات المباشرة لمدى تخفيض سعر الصرف نسبة لعدم توفر المعلومات لتقشي القيود الكمية علي الاستيراد ، فان الحسابات المبنية علي إعادة أرباحية الإنتاج للتصدير تتطلب تخفيضا لسعر الصرف بحيث يصبح الجنيه السوداني يعادل ٢,٥ دولار مما يعني أن نسبة التخفيض المطلوب تبلغ ٣٠% علي أساس سعر الصرف الرسمي و ٢٠% علي أساس سعر الصرف الفعلي . كما يعني هذا التخفيض إن العملة الأجنبية ستصبح أكثر تكلفة بنسبة ٤٤% علي أساس السعر الرسمي و ٢٥% علي أساس السعر الفعلي وتقول المذكرة إن هذا التخفيض سيكون كافيا لإعادة توازن تركيبة التكلفة في السودان مع الأسعار العالمية كما سيوفر مجالا للتكيف مع زيادة تكلفة العمالة التي ستصاحب إزالة التشوهات في أسعار المدخلات الإنتاجية . ومن ثم فان التخفيض المقترح سيؤمن تنافسية أهم المحاصيل السودانية وسيخلق فرصا كبيرة للتوسع في الصناعات الزراعية ومن ثم سيوسع المقدره التصديرية. وتسارع المذكرة لتلاحظ انه (لإغراض الاستفادة من الواقع الكلي للتخفيض علي تخصيص الموارد لابد من ترك جهاز الأسعار ليعكس تكلفة الإنتاج بحرية ، بالأخص ، لابد من استبدال نظام الشراكة في التكلفة المعمول به في مشروع الجزيرة بنظام فرض فئات للماء والأرض لكل المحاصيل المروية).

كذلك تلاحظ المذكرة أن نجاح التعديل المقترح ، والذي يتطلب أن يساوي الجنيه دولارين في تحقيق الهدف متوسط المدى سيعتمد اعتمادا كبيرا علي نجاح الإجراءات التي ستتخذ للتغلب علي مشكلة التضخم ، فإذا لم يتحقق التوازن النقدي المحلي فان الحاجة إلي تعديل آخر في سعر الصرف ستظهر جديد.

تنتقل المذكرة بعد ذلك لتعدد آثار تخفيض سعر الصرف وتتوصل إلي النتائج التالية :

أ- يتوقع إن يكون التحسن الذي سيطرأ علي الميزان التجاري في المدى القصير متوسطا ، إلا انه سيزداد مع الزمن بعد أن تتعدل الأنماط الزراعية وتزرع أراضٍ جديدة ويبدأ السودان في إنتاج سلع ذات مرونة خل مرتفعة.

ب- في المدى القصير يتوقع إن تتصف الواردات بمرونة سعرية متدنية وذلك نسبة للقيود الكمية الممارسة التي خفضت هذه الواردات إلي ادني مستوياتها ، إلا أن التخفيض من شأنه التخفيف التدريجي من وقع هذه القيود بحيث يتحدد حجم الواردات عن طريق قوى السوق الأم الذي سيؤدي إلي استخدام أكثر كفاءة لموارد النقد الأجنبية الشحيحة بالإضافة إلي ذلك فان التكلفة المرتفعة للواردات ستشجع تلك المشروعات والوحدات الإنتاجية التي تتسم بمحتوى استيراد متدن كما ستحفز إنتاج السلع التي تحل محل الواردات.

ج- نتيجة لتقوية الثقة في الجنيه السوداني سيؤدي التخفيض إلي تشجيع الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلي نمو الصادرات سيؤدي إلي وفرة النقد الأجنبي مما سيمكن من استيراد مدخلات الإنتاج الزراعية والصناعية بكميات أكبر ومن ثم سيؤدي إلي ارتفاع معدل استغلال الطاقة المصممة.

د- سيؤدي التخفيض إلي تحسين الوضع المالي للحكومة علي الرغم من أن مثل هذا التحسن ربما يكون ضئيلا إذا لم تصاحبه إجراءات ضرائبية إضافية ، فبينما ستتأثر الإيرادات الحكومية سلبا نسبة للارتفاع في تكلفة استيراد السكر ، إلا أن هذه الخسارة ستغطي بواسطة الزيادة في الإيرادات الناتجة عن الضرائب النسبية علي التجارة الخارجية التي سترتفع قاعدة تقييمها بنسبة ٤٤% . هذا ، وسيكون تأثير التخفيض علي الإنفاق الجاري هامشيا لما تتسم به بنود هذا الإنفاق من تدني محتواها الاستيرادي.

ه- بينما سيؤدي التخفيض إلي زيادة تكلفة الإنفاق التنموي نسبة لمحتواها الاستيرادي المرتفع إلا أن هذه الزيادة لن تؤدي إل عبء مالي ذي أهمية لأن التخفيض سيؤدي إلي ارتفاع قيمة القروض الخارجية التي ستستخدم في تمويل الإنفاق التنموي (القيمة بالجنيه السوداني).

وفيما يختص بتأثير القيود الكمية علي الاستيراد فان (ريع الندرة) الذي كانت تجنيه تلك الفئات التي تتمكن من الحصول علي تراخيص استيراد سيتدنى ، كما وانه نسبة لأن تخفيض سعر الصرف سيؤدي إلي ارتفاع إنتاج السلع التي تحل محل الواردات فان الوقع الإجمالي للتخفيض سيتمثل في ارتفاع أسعار المستهلكين سلعا ذات محتوى استيرادي متدن ومن ثم فان تأثير التخفيض في تكاليف المعيشة سنحصر في القطاع الحضري فقط.

منهج تنافسية المحاصيل : فشل التجربة الأولى

يتضح من استعراض مذكرة الصندوق الأولي في القسم الثاني أعلاه إن صندوق النقد الدولي قد استند في حجته القائلة بتخفيض سعر صرف الجنيه السوداني في عام ١٩٧٨ علي النتائج الأولية لدراسة قام بنشرها فيما بعد النشا شيببي ١٩٨٠ . واستخدم النشا شيببي في دراسته ما يسمي بمنهج تنافسية المحاصيل الذي يعتمد علي استخلاص تكلفة الإنتاج الفعلية لهذه المحاصيل بعد تعديل تكاليف الإنتاج المحلية وأسعار مدخلات الإنتاج المستوردة لتأخذ في الاعتبار مختلف الضرائب وسياسيات الدعم وغيرها من أسباب التشوهات السعرية (من تحكم في الأسعار وإتباع الأساليب الاحتكارية). أي بمعنى آخر يعتمد هذا المنهج علي تقدير التكاليف علي أساس الأسعار العالمية باعتبارها أفضل مؤشر لأسعار السوق التنافسي.

علي أساس هذه التكاليف الفعلية يمكن احتساب صافي النقد الأجنبي الذي يتم الحصول عليه من تصدير السلعة المعينة ، أو الذي يتم توفيره من عدم استيراد السلعة في حالة إحلال الواردات ، الذي يمكن مقارنته بوحدة الموارد المحلية التي تستخدم في إنتاج السلعة تحت النظر. يعني ذلك انه يمكن القيام بتقدير سعر صرف ضمني لكل محصول يقارن النقد الأجنبي الذي يتم توفيره بالموارد المحلية التي يتم استخدامها في الإنتاج . وقد عبر النشا شيببي عن هذه العلاقة بمؤشر اسماء تنافسية المحصول أو السلعة ، أو ما يمكن أن نطلق عليه سعر صرف المحصول أو السلعة ، وقد عرفه علي النحو التالي:

معادلة رقم (١)

$$\text{تنافسية المحصول (بالدولار)} = \frac{\text{القيمة المضافة العالمية (بالعملة المحلية)} \times (\text{سعر الصرف})}{\text{تكلفة عوامل الإنتاج المحلية (بالعملة المحلية)}}$$

حيث عرفت القيمة المضافة العالمية علي النحو التالي:

معادلة رقم (٢)

$$\text{القيمة المضافة العالمية} = (\text{قيمة إنتاج السلعة علي أساس الأسعار العالمية}) - (\text{تكلفة عوامل الإنتاج المستوردة بالأسعار العالمية})$$

وهذا وقد استخدم النشا شيببي هذا المنهج لتقدير تنافسية مختلف المحاصيل الزراعية السودانية للسنوات ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٧/٧٦ . ويهمننا في هذا المجال تلخيص ما توصل إليه التحليل من نتائج تختص بالمحاصيل المروية ، إذ أنه ولأسباب تتعلق بتوفر المعلومات لم يكن من المستطاع الحصول علي نتائج للمحاصيل المطرية لعام ١٩٧٣/٧٢.

جدول رقم (١) تنافسية المحاصيل الزراعية السودانية : نتائج النشا شيببي (دولار)

المحصول	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٧/٧٦
القطن طويل التيلة	٣,٥٢	٢,٦٨
القطن متوسط التيلة	٢,٧٥	٢,٢٢
فول	١,٩٢	٢,٤٦

قمح	١,٠٥	١,١٠
ذرة	١,٣٩	١,٣٤
سكر	٣,٩٦	٢,٥٨
المتوسط المتكفل(*)	٢,٦٨	٢,٢٦

المصدر : النشاشيبي (١٩٨٠)

(*) ملاحظة : للتثقيل استخدمت الاونصة في قيمة الناتج

ولعل في استطاعة القاري القيام بترتيب هذه المحاصيل فيما يتعلق بتنافسياتها كما لعله من الواضح أن تنافسية المحاصيل الزراعية السودانية قد تدهورت خلال السنوات تحت الدراسة ، إلا أن ما يهمنا ملاحظته هو إمكانية القول بتخفيض سعر الجنيه السوداني علي أساس مقارنة سعر صرف المحصول المعني بسعر صرف سائد في السنة المعينة .ويمكن تلخيص هذه الإمكانية في قانون لاتخاذ القرار يقضي بالمقارنة التالية: معادلة رقم (٣)

إذا كان سعر صرف المحصول أكبر من (أصغر من) سعر الصرف السائد يتوجب زيادة سعر الصرف السائد (تخفيض سعر الصرف السائد).

علي افتراض إمكانية تطبيق هذه المنهجية في ظروف الاقتصاد السوداني، وعلي افتراض أنها مقبولة من الناحية النظرية ، قمنا باختبار سجل التخفيضات المتعاقبة لسعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٣ وذلك للحكم علي سياسات صندوق النقد الدولي من خلال تطبيق منهجيته ذاتها حتى نضمن لنفسنا حيادا أكاديميا نحن في غنى علي أية حال ، ولأغراض هذا الاختبار استخدمنا المعطيات والافتراضات التالية:

أ- أن هنالك علاقة سببية بين تنافسية المحصول المعني وإنتاجيته معبرا عنها بالقلّة الفدانية : ونسارع لنلاحظ إن صياغة هذه الدالة تستند علي مذكرة الصندوق وعلي تحليل النشا شبيبي باستخدام هذه الصياغة يمكن الحصول علي مرونة تنافسية للمحصول المعني بالنسبة لإنتاجيته . وقد قمنا بحساب هذه المرونات علي أساس مقارنة النتائج المنشورة للأعوام ١٩٧٧/٧٦ و ١٩٨١/٨٠ : هذا وقد كانت المرونات علي النحو التالي:

القطن طويل التيلة (١,١٩) ، والقطن متوسط التيلة (٢,٠٥) ، الفول المروي (١) ، الفول المطري (٠,٥٤) ، السمسم (٤,٠٦).

ب- إن دالة التنافسية معرفة علي الإنتاجية دالة لوغريتمية بمعني إن المرونات المحسوبة أعلاه ستظل ثابتة خلال فترة التحليل . وعلي الرغم من إن هذا افتراضا يمكن اعتباره متصلبا للغاية إلا انه ولعدم توفر المعلومات لا يوجد افتراض بديل مناسب . وعلي الرغم من تصلبه إلا إن افتراضنا لا يعتبر أكثر تصلبا من افتراضات مذكرة الصندوق.

ج- أن سلع القطن والفول والسمسم تمثل أهم صادرات القطر ومن ثم يمكن التوصل إلي سعر صرف الجنيه السوداني بتثقيل أسعار صرف كل من هذه المحاصيل بنصيب المحصول في حصيلة الصادرات للسنوات المعنية. ويجد بنا ملاحظة أن هذا الافتراض قد كان صحيحا فيما قبل عام ١٩٨٠م. إلا إن التركيبة النسبية للصادرات السودانية قد تغيرت جذريا بعد ذلك عندما بدأ الأثر الإسلامي في الظهور بحيث تساوى النصيب النسبي للصادرات الحبوب مع نصيب صادرات القطن. علي أساس هذه الافتراضات قمنا بحساب أسعار الصرف لكل محصول علي حده وحساب سعر الصرف الجنيه السوداني للفترة ١٩٧٨/٧٧ - ١٩٨٣/٨٢. ولقد كانت النتائج علي النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٢) منهجية تنافسية المحاصيل : أسعار الصرف المحصولية (دولار)

البند	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
القطن طويل التيلة	٢,٦٩	١,٧٥	١,٣٠	١,٢٢	٢,٣١	٢,٤٨
القطن متوسط التيلة	٢,٢٢	١,٥٨	١,٢٥	١,٦١	٣,٢٦	٤,٠٧
الفول المروي	٢,٤٦	١,٧٥	٢,٢١	١,٥٠	١,٥٠	١,٧٧
الفول المطري	٣,٢٢	٣,٣٤	٣,٠١	٣,٤٠	٣,٠٣	٣,٠٣
السمسم	٢,٦٨	٢,٦٨	٢,٦٨	٢,٧٩	٤,٧٢	٣,٤٢
البند	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
سعر الصرف						
المحصول المثقل	٢,٦٦	١,٩٤	١,٥٦	٢,١٦	٢,٠٥	٢,٩٢
سعر الصرف الرسمي	٢,٨٧	٢,٥٠	٢,٠٠	٢,٠٠	١,١٧	٠,٧٧
سعر الصرف الفعلي	٢,٥٠	٢,٠٠	٢,٠٠	١,٢٥	١,٠٦	٠,٦٢
سعر الصرف المثقل	٣,٧٥	٢,٣٩	٢,٠٠	١,٦٠	١,١٠	٠,٦٨

المصدر : علي ١٩٨٥

دعنا نلاحظ أنه فيما يتعلق بعام ١٩٨٢/٨١ فقد احتسب سعر الصرف الرسمي بالتثقيل الزمني للأسعار ١,٢٥ دولار للجنيه والذي كن سائدا خلال الفترة (١٩٨١/٦/٨ - ١٩٨١/١١/٩) و ١,١١ دولار للجنيه والذي كان سائدا خلال الفترة (١٩٨١/١١/١٢ - ١٩٨٢/٨/٣٠). كذلك فيما يتعلق بعام ١٩٨٢/٨١ استخدم التثقيل الزمني بالطريقة الموضحة أعلاه إلي التثقيل النسبي خلال الفترة الثانية ، حيث احتسبت ٧٥% من حصيلة الصادرات علي أساس سعر ٠,٩ دولار للجنيه . أما فيما يتعلق بعام ١٩٨٣/٨٢ فقد تم التوصل إلي المتوسط المثقل بحيث احتسبت ٧٥% من حصيلة الصادرات علي أساس السعر الرسمي بينما

عوملت ٢٥% من حصيلة الصادرات علي أساس متوسط سعر الصرف للسوق الحر بلغ ٠,٧٥ دولار للجنيه. (علي عبد القادر علي، ١٩٩٠)

ليس من الصعوبة بمكان استخدام قانون اتخاذ القرار الذي لخصناه في المعادلة رقم (٣) للتأكد من صحة النتائج التالية:

النتيجة الأولى:

إن سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة ١٩٧٨- ١٩٨٣، محكوما عليها بمنهجية تنافسية محاصيل الصادر السودانية التي قال بها الصندوق ، قد كانت سياسة خاطئة باستمرار إما (أ) لان قرار التخفيض قد كان صوابا إلا انه نسبة التخفيض قد كانت خطأ ، أو (ب) لان قرار التخفيض كان خطأ ومن ثم كانت نسبة التخفيض خطأ أيضا.

النتيجة الثانية:

أن التطبيق الصارم لمنهجية التنافسية التي قال بها الصندوق كان يقتضي تعديل سعر الصرف بحيث تزداد قيمة الجنيه السوداني ابتداءً من موسم ١٩٨٢/٨١ .

النتيجة الثالثة:

إن سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني علي المستوى التجميعي للاقتصاد محكوما عليها بمنهجية التنافسية قد كانت خطأ للأسباب الواردة في النتيجة الأولى أعلاه . كما أن التطبيق الصارم لهذه المنهجية كان يقتضي تعديل سعر الصرف بحيث تزداد قيمة الجنيه السوداني ابتداءً من موسم ١٩٨١/٨٠ . (قارن سعر المحصول المثقل بسعر الصرف المثقل).

هذا ما كان من أمر الحكم علي سياسة التخفيض بمعيار المنهجية التي قال بها الصندوق . وتجدر الإشارة كذلك إلي أن حسين وثيرلول (١٩٨٤) قد قاما باختيار تطبيقي آخر لمضامين الإطار الذي اقترحه الصندوق لتخفيض سعر صرف الجنيه السوداني وذلك عن طريق تقدير دوال لعرض الصادرات باستخدام نماذج للاقتصاد القياسي ، حيث قاما بمفاضلة المعادلة رقم (١) بالنسبة للزمن للحصول علي الشروط الواجب توافرها لنجاح سياسة التخفيض . وقد توصلا إلي نتيجة مؤداها أن مرونة العرض المتدنية بالإضافة إلي مرونة مرتفعة للأسعار بالنسب لتخفيض سعر الصرف تؤدي إلي خسارة في النقد الأجنبي لكل وحدة من الموارد المحلية المستخدمة في إنتاج السلعة لكل سلع الصادر . وعلي المستوى التجميعي يقدران تخفيضا لسعر الصرف بنسبة ١% يؤدي إلي فقدان النقد الأجنبي بنسبة ١,٠٢% لكل وحدة من الموارد المحلية المستخدمة . ولقد سجل الفول اعلي خسارة لما يتسم به من تدن في مرونة العرض وارتفاع لدرجة المرور العابر تدن .

وبعد , يبدو أن الصندوق قد بدأ في الاقتناع بفشل تجربته الأولى في مجال سياسة سعر الصرف (ليس لفعل الشواهد التجريبية المتراكمة ولان قاطني الغابات السودانية قد عرضوا سياسته لنقد موضوعي استخدمت فيه أساليب التحليل المهنية المتعارف عليها) . ومن ثم فقد بدأ في التحضير لإجراء تجربة ثانية في نفس المجال وليس علي الصندوق من حرج في ذلك إذا كان في متناول يديه معمل خاص ، وتحصل عليه دون عون مادي أو فني لإجراء التجارب..

ربط الجنيه السوداني بسلة للعملات:

نحو تجربة ثانية للصندوق

كما سبق و ذكرنا فسوف يهتم هذا القسم باستعراض محتويات مذكرة صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتجربته الثانية في مجال سعر الصرف , وذلك بغرض التوثيق من ناحية وحتى يتسنى لنا التعليق علي هذه المحتويات فيما بعد من ناحية ثانية. هذا وسنقوم بإتباع التسلسل الأصلي لمذكرة الصندوق حسبما أوردنا في المقدمة. (علي عبد القادر علي ، ١٩٩٠)

سياسة سعر الصرف

يشتمل هذا الجزء من مذكرة الصندوق علي جزأين فرعيين , على النحو التالي:

أ- التجربة حديثة العهد:

يقول الصندوق في مذكرته انه (خلال السنوات الماضية وجد السودان أنه من الضروري القيام بتخفيض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي عدة مرات .ولما كانت الفترة الزمنية بين كل تخفيض وآخر طويلة ، فقد تمت التخفيضات بالضرورة بنسب كبيرة من ناحية ز كما تفشي ، بالضرورة أيضا ، خبرها قبيل تنفيذها ومن ثم أصبحت معلومات عامة ، ومن ناحية أخرى . لقد كان لمثل هذه التعديلات الكبيرة عدد من النتائج السلبية من أهمها الارتفاع الحاد في أسعار المستوردات (بما في ذلك أسعار الواردات الأساسية كالبنترول والقمح والسكر) والمضاربة ، والتي فرضت تكلفة حقيقة علي الاقتصاد ، وبعض الآثار التوزيعية التي حابت المجموعات التي تعمل بالتجارة . وكنتيجة للارتفاع الهائل الأني في تكلفة المعيشة فقد اكتسبت تعديلات سعر الصرف صفة (الانكماش) التي أدت بدورها إلي إثارة المعارضة السياسية مما جعل تنفيذ التعديلات لاحقة في سعر الصرف من الصعوبات بمكان).

(ولقد كان موجة المضاربة التي صاحبت(تخفيضات) عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ عدد من الآثار الاقتصادية الضارة . فحالما تأسست التوقعات فيما يتعلق بتخفيض آت ، قام المصدرون بالاحتفاظ بسلعهم للحصول علي غنائم مالية بالعملة المحلية ، وفي نفس الوقت قام عدد من التجار المحليين ببناء مخزوناتهم من سلع الصادر والوارد لنفس الهدف وتمت مكافأتهم بارتفاع قيمة هذه السلع بالعملة المحلية بعد تنفيذ تخفيض سعر الصرف . وقد تسبب هذا في تحويل للدخل من المستهلكين والمنتجين إلى التجار . هذا وقد تطلب نشاطات بناء المخزون السلعي هذه تمويلا إضافيا من البنوك والذي كان يمكن تدفقه في مجالات أكثر إنتاجية في الاقتصاد. بالإضافة إلي ذلك فقد زاد الضغط علي الاحتياطي الرسمي من النقد

الأجنبي ، والأمر الذي ربما تسبب في تدني ما هو متاح من النقد الأجنبي للإغراض الأساسية وخدمات الديون المستحقة في آجالها المحدودة . ومن ثم ، فقد أدت موجة المضاربة إلي تفاقم حالة عدم التوازن الخارجي ، وأدت أيضا إلي ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الحر إلي مستويات لا يمكن تبريرها بقوى العرض والطلب). (علي عبد القادر علي ، ١٩٩٠م)

ب- التعديلات المستقبلية لسعر الصرف:

يقول الصندوق أن (هذه العوامل الأربعة : الارتفاع الحاد في الأسعار ، والانكماش السياسي للتخفيض و سوء تخصيص الموارد بسبب المضاربة ، والأثر السلبي علي توزيع الدخل ، التي تصاحب التخفيضات الكبيرة في أسعار الصرف. تعضد وبشدة الحجة القائلة بإتباع منهج التعديل التدريجي لسعر الصرف .فبينما يعتبر سعر الصرف الرسمي السائد حاليا ملائما لضمان تنافسية الصادرات السودانية في الإطار الحالي لتركيبه التكاليف ، والأسعار العالمية والإنتاجية و إلا انه ليس من المتوقع أن تستمر هذه الظروف لمدة طويلة . فالتغيير في أي من هذه العوامل ، وخصوصا تكاليف الإنتاج التي تتأثر بتحركات سعر صرف السوق الحر ، وسيطلب تغييرا في سعر الصرف الرسمي للإغراض التنافسية وحدها . بينما لا يتوقع أن تطرأ مثل هذه التغييرات (في العوامل المذكورة) خلال الأشهر القليلة القادمة ، إلا انه لا بد من مراقبة سعر الصرف الرسمي مراقبة لصيقة في ضوء تطور هذه العوامل ، كما لا بد من عدم استبعاد احتمال تعديل جديد لسعر الصرف. بالإضافة إلي الاعتبارات التنافسية ، هناك عوامل أخرى ربما أشارت إلي الحاجة إلي هذا التعديل ، فعلي أساس سعر الصرف الجاري يوجد هناك طلب زائد علي النقد الأجنبي في إطار السوق الرسمي ، خصوصا فيما يتعلق بالواردات الأساسية. وقد تمت مقابلة هذا الطلب الزائد من خلال السوق الحر ، إلا أن هذا قد تسبب في اتساع الشقة بين سعري الصرف الرسمي والحر مما أدى إلي تشوهات في التجارة والإنتاج . وإذا لم يتم تضيق هذه الشقة من خلال ترشيده سياسة الاستيراد والتشدد في السياسات النقدية والمالية ، فسيتحتم تعديل سعر الصرف الرسمي). (علي عبد القادر علي ، ١٩٩٠م).

التعديل التدريجي لسعر الصرف:

ويشتمل هذا الجزء من مذكرة صندوق النقد علي جزأين فرعيين علي النحو التالي:

أ- مزايا التعديل التدريجي:

يقول صندوق النقد أنه (إذا ما قبلت الحجة القائلة بأنه سيتحتم تعديل سعر الصرف الرسمي مع مرور الزمن فيبدو أن هنالك ثلاث مزايا من التغيير الدوري والمحدد النسبة لسعر الصرف في مقابل التغييرات المتباعدة كبيرة النسبة : فالتغييرات المحدودة ستعمل علي تهدئة القضايا السياسية والاجتماعية والتي تثيرها التغييرات الكبيرة وعلى الارتفاع التدريجي للأسعار وعلي تدني ربحية المضاربات. ويمكن أن يخفض سعر الصرف بالنسبة للدولار بطريقة دورية ، كما يمكن إجراء التخفيضات عن طريق ربط الجنيه بسلة من

العملات. وإذا اتبع النهج التدريجي لتخفيض سعر الصرف ، فإن الاتفاق مع الصندوق فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف سيأخذ شكل تحقيق هدف محدد كمياً لتخفيض سعر الصرف الرسمي علي مدى زمني معلوم . والعامل الحاسم في نجاح التخفيض التدريجي لقيمة العملة في تحقيق أهدافه المرتجاة هو بقاء الهدف الكمي لتخفيض سعر الصرف ، والذي يتم الاتفاق عليه ، سرا يتحفظ عليه بشدة . وإذا ما أصبحت الأهداف الكمية هذه معلومات عامة فسيؤدي هذا إلي فقد أن بعض المكاسب من إدخال نظام الربط بسلة من العملات ، وكوسيلة لتخفيف المضاربة)،(علي عبد القادر علي ، ١٩٩٠م).

ب-التعديل بواسطة سلة العملات أم مقابل عملة واحدة.

يقول الصندوق (إن التعديل التدريجي في حالة ربط الجنيه السوداني بالدولار الأمريكي يعاني من مشكلتين مقارنة بحالة ربط الجنيه بسلة من العملات . أولاً، سنظل قيمة الجنيه السوداني ثابتة علي مدى كل الفترات التي تفصل بين تعديل وآخر، كما ستبقي العلاقة بين الدولار والجنيه السوداني هي محور النشاطات في سوق النقد الأجنبي . ولتحقيق المرونة لسياسة سعر الصرف فانه من المهم أن يتعود الجمهور علي حقيقة التذبذب اليومي لقيمة الدولار. الأمر الذي يتحقق عند ربط الجنيه بسلة من العملات بطريقة تلقائية مما يشجع قبول تذبذب قيمة الدولار . ثانياً ، سيصبح الاتجاه العام للقيمة المتبادلة للجنيه السوداني واضحاً مقارنة بحالة الربط بسلة العملات . ففي حالة (السلة) سينتذبذب سعر الصرف تلقائياً بالإضافة إلي التغييرات التي تفرضها السياسة . ومن ثم فإن الاتجاه العام لن يكون مفضوحاً . ومن المتوقع أن تؤدي حالة عدم التيقن فيما يتعلق بسلوك سعر الصرف في المدى القصير التي سيفرزها إتباع السياسة الجديدة ، إلي تدني القابلية للمضاربة حتى إذا قورنت بالوضع السابق الذي يتسم بتغييرات كثيرة في سعر الصرف. ومن ثم سياسة الربط بسلة العملات عنصراً أكبر من المرونة في سياسة سعر الصرف. وسيكون من المفضل إدخال نظام السلة في الوقت الحاضر حيث لا توجد توقعات حول إجراء تخفيض في سعر صرف العملة. هذا وسوف يترتب علي التغييرات في العملات المضمنة في السلة تغييرات في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار(كما تحددها تغييرات الأوزان بالنسبة لهذه العملات) مما سيعود الجمهور علي هذه التطورات قبيل أي تغييرات مفروضة بواسطة السلطات والتي ربما تم رفضها في وقت لاحق. وعندما يتم تقويم سعر الصرف الرسمي، فانه يمكن استخدام السلة لبلوغ هذا الهدف عن طريق تخفيضات طفيفة والتي ستكون مغلقة جزئياً بواسطة التحركات التلقائية للدولار مقابل العملات الأخرى)،(علي عبد القادر علي ، ١٩٩٠).

التجربة الثانية لصندوق النقد الدولي:

لأغراض المناقشة التفصيلية للمقترحات الجديدة للصندوق فيما يتعلق بسعر صرف الجنيه السوداني يمكننا تلخيص أهم ما جاء في المذكرة علي النحو التالي:

أولاً: يلاحظ أن الصندوق يقدم لنا اعترافاً صريحاً بأن التخفيض المتعاقب لسعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٤ قد أدى في نهاية المطاف إلى تفاقم حالة عدم التوازن وتفاقم مشكلة التضخم.

ثانياً: يلاحظ أن الصندوق قد استخدم ظاهرة المضاربة في سوق النقد الأجنبي كأهم أداة تحليلية و ظاهرة الطلب الزائد في السوق الرسمي كأداة تحليلية ثانوية.

ثالثاً: يلاحظ أن الصندوق قد اعتمد تقليل نقشي ظاهرة المضاربة في سوق النقد الأجنبية كدالة هدف للسياسة المقترحة.

رابعاً: بالاعتماد علي هذا الإطار التحليلي يقترح الصندوق ربط الجنيه السوداني بسلة من العملات، عوضاً عن ربطة بالدولار، وذلك بغرض تحقيق الهدف المعتمد ومن ثم يقترح الصندوق إتباع منهج التعديل المتكرر لسعر الصرف عوضاً عن سياسة التعديل المتعاقب.

خامساً: ليتمكن الصندوق من إقناع صانعي القرار قامت المذكرة بشرح عدد من الآثار التي ستترتب علي إتباع السياسة الجديدة مركزة علي الآثار علي التجارة الخارجية وعملية تسعير السلع وخدمات الديون وسعر صرف السوق الحر (علي عبد القادر علي، ١٩٩٠ م).

الفصل الثالث : الإطار التحليلي:

أولاً : اختبارات جذور الوحدة (Unit Root Tests):

عند دراسة السلاسل الزمنية وخاصة تلك التي تتناول الجوانب الاقتصادية والمالية، يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية (Stochastic Trends) معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة، ولغرض إجراء عملية التحليل، فإنه يتطلب معالجتها بتحويل إلى سلسلة مستقرة، وذلك من خلال إيجاد الفرق الأول $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ (First Difference) أو الفروقات من الرتبة الأعلى وحسب طبيعة السلسلة ومدى استجابتها لهذا التحويل. ولغرض الحكم علي إستقرارية السلسلة فإنه تتم عادة استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey and Fuller (١٩٨١)) أو اختبار فيليبس- بيرون (PP) (١٩٨٨) - Phillips-Perron (Perron) وسيستخدم في هذه الدراسة اختبار ديكي فولر الموسع.

اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller test(ADF):

يعد اختبار ديكي فولر الموسع نسخة مطورة من اختبار ديكي فولر (Dickey and Fuller (DF)، ويستخدم في نماذج السلاسل الزمنية المعقدة والكبيرة. ففي عام (1981) طور كم من ديكي و فولر ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذور الوحدة، وسميت هذه المعادلات باختبار ديكي فولر الموسع. تحتوي معادله الانحدار الأولي علي الحد الثابت والاتجاه العام، في حين تحتوي المعادلة الثانية علي الحد الثابت فقط، أما المعادلة الثالثة فهي بدون الحد الثابت أو بدون الاتجاه العام، وان حدود الخطأ في المعادلات الثلاث هي خطأ عشوائي بتباين متساو، ولغرض اختبار جذور الوحدة فانه يستلزم تقدير واحدة أو أكثر من هذه المعادلات باستخدام طريقه المربعات الصغرى العادية

(Ordinary least Squares)(OLS)، ولغرض التوضيح فان معادلة الانحدار التي تحتوي علي الحد الثابت والاتجاه العام

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta t + \gamma Y_{t-1} + \delta_1 \Delta Y_{t-1} + \dots + \delta_p \Delta Y_{t-p} + E_t$$

حيث:

Y_t هي السلسلة الزمنية المراد اختبارها.

Δ الفرق الأول للسلسلة الزمنية.

$\alpha, \beta, \gamma, \delta$ المعلمات المراد تقديرها.

P عدد الارتدادات الزمنية.

E هو الخطأ العشوائي بوسط حسابي صفر وتباين ثابت وان عناصره غير مرتبطة ظاهريا.

بعد إن يتم تقدير معادلات الانحدار أعلاه يتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

السلسلة (Y_t) غير مستقرة (Y_t يحتوي علي جذور الوحدة) ، $H_0: \delta < 0$

(السلسلة (Y_t) مستقرة) ، $H_1: \delta = 0$

إذ تقاربت قيم $DF_t = \frac{\hat{\delta}}{SE_{\hat{\delta}}}$ المستخرجة مع قيم (τ) الجدولية (التي اقترحها Mackinnon 1991)، فإذا

كانت القيمة المطلقة ل (DF_t) أكبر من القيمة الجدولية المطلقة، عندئذ نرفض فرض العدم (Null

(H₀)، ونقبل الفرض البديل (Alternative Hypothesis)(H₁)

(أي أن السلسلة (Y_t) مستقرة) ، وبخلافه تعد السلسلة غير مستقرة، ومن ثم يستلزم اخذ الفرق الأول (First Difference) للسلسلة الزمنية ومن ثم إعادة الاختبار ، فإذا كانت غير مستقرة في الفرق الأول يتم اخذ الفرق الثاني واختبارها، وهكذا إلي إن يتم لحصول علي سلسلة مستقرة(عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، ١٩٩٠م).

ثانيا اختبار التكامل المشترك: CO-integration Test

جرا نجر هو أول من أشار إلي مفهوم التكامل المشترك (Granger(١٩٦٩) إذ عرفه علي انه توازنية طويلة الأجل (Stable Long-run equilibrium relationship) بين المتغيرات ، ومن ثم وسع هذا المفهوم كل من جرا نجر وانجل (Engle-Granger(١٩٨٧) وكذلك جوهانسون (Johansen (١٩٨٨، ١٩٩١، ١٩٩٤)) ، إذ يطلق علي السلسلة أنها ذات تكامل مشترك من الرتبة (d) ، إذا استقرت السلسلة بعد اخذ (d) من الفروقات ، فمثلا إذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول لها، فيطلق عليها أنها ذات تكامل مشترك من الرتبة الأولى ، وهكذا.

إن تحليل التكامل المشترك الذي قدمه جرا نجر وانجل يقوم علي انه إذا كانت بيانات المتغيرين (y_t) و (x_t) ذات التكامل من الدرجة نفسها $(I(d))$ ، وإذا كان بالإمكان توليد نماذج خطية من سلسلة البواقي $(E_t = y_t + \alpha + x_t)$ الناتجة من نموذج العلاقة الخطية بين المتغيرين ذات التكامل من الدرجة الصفرية $(I(0))$ ، فإن متغيرات النموذج ستكون ذات تكامل من الدرجة نفسها $(I(d))$. وعليه فهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. إما تحليل التكامل المشترك الذي قدمه جوهانسون، فهو أكثر شمولية من اختبار جرا نجر وانجل، لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين.

إن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية يؤدي إلي تقديرات وهمية (Spurious estimates) لمعلمات الانحدار المقدرة ، عليه يتطلب إضافة مقدار الخطأ إلي المعادلات، وهو ما يسمى نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)(Vector Error Correlation Model)(خلف الله عربي، ٢٠٠٥م).

النتائج التطبيقية للدراسة:

أولاً: اختبار السكون

Null Hypothesis: REER has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.* t-Statistic

- Augmented Dickey-Fuller test
0,00076 3,646030 statistic

- Test critical

3,548208 1% level values:

- 2,912631 5% level

- 2,594027 10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

من النتيجة أعلاه اتضح سكون سلسلة سعر الصرف الفعلي عند مستواها

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.* t-Statistic

- Augmented Dickey-Fuller test
0,00000 7,704699 statistic

- Test critical

3,500396 1% level values:

- 5% level

٢,٩١٣٥٤٩

-

٢,٥٩٤٥٢١

١٠% level

*MacKinnon (١٩٩٦) one-sided p-values.

هناك استقرار لسلسلة اسعار المستهلك عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: ٠ (Automatic - based on SIC, maxlag=١٠)

Prob.* t-Statistic

- Augmented Dickey-Fuller test

٠,٠٠٠٠٠ ٩,٩٨٠٢٢٠ statistic

- Test critical

٤,١٢٧٣٣٨

١% level values:

-

٣,٤٩٠٦٦٢

٥% level

-

٣,١٧٣٩٤٣

١٠% level

*MacKinnon (١٩٩٦) one-sided p-values.

هناك استقرار لسلسلة معدلات التضخم عند الفرق الأول.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

				Hypothesis
Prob.**	Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0,05				ed
0,0195	29,79707	33,20653	0,312264	None *
0,1633	15,49471	11,86859	0,121721	At most 1
0,0345	3,841466	4,470498	0,075433	At most 2 *

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0,05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0,05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

				Hypothesis
Prob.**	Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0,05				ed
0,0468	21,13162	21,33795	0,312264	None *

٠,٤٤٣٢ ١٤,٢٦٤٦٠ ٧,٣٩٨٠٨٨ ٠,١٢١٧٢١ At most ١

٠,٠٣٤٥ ٣,٨٤١٤٦٦ ٤,٤٧٠٤٩٨ ٠,٠٧٥٤٣٣ At most ٢ *

Max-eigenvalue test indicates ١ cointegrating eqn(s) at the ٠,٠٥ level

* denotes rejection of the hypothesis at the ٠,٠٥ level

**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values

اثبت جوهانسون وجود علاقة تكاملية بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي، معدلات التضخم ، وسعر المستهلك.

ثالثاً: اختبار التقلبات باستخدام نماذج ARCH نموذج عتبة لانحدار الذاتي لاختلاف التباين الشرطي

Threshold Autoregressive Conditional Heteroscedasticity: TAR

اقترح هذا النموذج على حدة كل من زانكويان (١٩٩٠) Zankoian وجاقاناثان وجلوستين و رانكل (١٩٩٣) Glosten, Jagathan, Runkle يكتب النموذج كالاتي:

$$\sigma_t^2 = \omega + \alpha \varepsilon_{t-1}^2 + \gamma \varepsilon_{t-1}^2 d_{t-1} + \beta \sigma_{t-1}^2$$
$$d_t = 1; \text{if } \varepsilon_t < 0; \quad d = 0 \quad \text{otherwise}$$

الاخبار الجيدة في هذا النموذج هي $\varepsilon_t < 0$ والاخبار السيئة $\varepsilon_t > 0$ لها تأثيرات مختلفة علي التباين الشرطي حيث تأثير الاخبار الجيدة هو α بينما تأثير الاخبار السيئة $\alpha + \gamma$. إذا كانت قيمة $\gamma > 0$ أكبر من الصفر نقر بوجود تأثير الرافعة و إذا لم تساوي الصفر فإن تأثير الرافعة غير متمائل.

توصيف النموذج لدرجات أعلي يكون كالاتي:

$$\sigma_t^2 = \omega + \sum_{i=1}^q \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2 + \gamma \varepsilon_{t-i}^2 d_{t-1} + \sum_{j=1}^p \beta_j \sigma_{t-j}^2$$

- تقدير TAR عند استخدام بيانات سعر صرف الجنيه السوداني REER مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠١٨ وطريقة التقدير هي الإمكان الأعظم كالاتي:

Dependent Variable: REER

Method: ML - ARCH (Marquardt) - Normal distribution

Date: 11/26/20 Time: 12:21

Sample: 1960 2018

Included observations: 09

Convergence achieved after 302 iterations

Presample variance: backcast (parameter = 0,7)

$$\text{GARCH} = C(\xi) + C(\sigma) * \text{RESID}(-1)^2 + C(\tau) * \text{GARCH}(-1)$$

Coefficient			
Prob.	z-Statistic	Std. Error	Variable
		1.8,740	
0,0000	70,16070	1,048418	C
		0,90309	
0,0000	22,80881	0,417870	INF
	-	-9,79E-	
0,0000	19,99427	4,84E-06	CPI

Variance Equation			
		0,40391	
0,7079	0,374681	14,00710	C
		2,16009	
0,0008	3,360739	0,744231	RESID(-1)^2
0,4741	0,710808	0,90794	GARCH(-1)
		0,7807	

		-	
١١٠,٦٠١	Mean dependent	٠,١٧٩٣٤	
٧	var	٤	R-squared
٤٧,٥٠٣٠	S.D. dependent	٠,٢٢١٤٦	Adjusted R-
٧	var	٤	squared
٩,٣١٣٤٦	Akaike info	٥٢,٥٠٠٣	
٠	criterion	٢	S.E. of regression
٩,٥٢٤٧٣		١٥٤٣٥١,	Sum squared
٥	Schwarz criterion	٩	resid
٩,٣٩٥٩٣	Hannan-Quinn	٢٦٨,٧٤٧	
٤	criter.	١	Log likelihood
		٠,٧٥٠١٩	Durbin-Watson
		٤	stat

التفسير

تعطي γ تأثير الرافعة و يتم تمثيلها في نتيجة المثال أعلاه بالحد (١)ARCH*(RESID<٠) وهو لا يختلف معنوياً عن الصفر و بالتالي لا يوجد تأثير غير متمائل. عند استخدام هذا النموذج في التنبؤ فإننا نعتبر أن توزيع البواقي متمائل بحيث تساوي $d_t = 1$ نصف الوقت و بما أن تحديد هذا الوقت غير ممكن نفترض أن $d_t = 0.5$ لكل المشاهدات.

نموذج الإنحدار الذاتي لاختلاف التباين الشرطي الأسي EGARCH

اقترح نيلسون (١٩٩١) Nelson هذا النموذج:

$$\ln(\sigma_t^2) = \omega + \left| \frac{\sigma_t \xi_{t-1}}{\sigma_{t-1}} \right| + \sqrt{\frac{2}{\pi}} + \frac{\gamma \xi_{t-1}}{\sigma_{t-1}} + \beta \ln(\sigma_{t-1}^2)$$

حيث طرف المعادلة الأيسر يساوى لوغاريتم التباين الشرطي. و يفيد هذا بأن عمل الرافعة أسياً و ليس تربيعياً مما يضمن أن تنبؤات التباين الشرطي ستكون موجبة. ويمكن اختبار وجود آثار الرافعة من خلال اختبار الفرض:

$$H_0 : \gamma = 0$$

$$H_1 : \gamma \neq 0$$

و تكون الآثار تقاربية إذا قبل الفرض البديل. يكتب النموذج في الدرجات الأعلى كالاتي:

$$\log(\sigma_t^2) = \omega + \sum_{j=1}^p \beta_j \log(\sigma_{t-j}^2) + \sum_{i=1}^q \left(\alpha_i \left| \frac{\varepsilon_{t-i}}{\sigma_{t-i}} \right| + \gamma_i \frac{\varepsilon_{t-i}}{\sigma_{t-i}} \right)$$

- تقدير EGARCH عند استخدام بيانات سعر صرف الجنيه السوداني REER مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ١٩٦٢-٢٠١٨ وطريقة التقدير هي الإمكان الأعظم كالاتي:

Dependent Variable: REER

Method: ML - ARCH (Marquardt) - Normal distribution

Date: ١١/٢٦/٢٠ Time: ١٢:٢٤

Sample: ١٩٦٠ ٢٠١٨

Included observations: ٥٩

Convergence achieved after ٧٧ iterations

Presample variance: backcast (parameter = ٠,٧)

LOG(GARCH) = C(٤) + C(٥)*ABS(RESID(-

١)/@SQRT(GARCH(-١))) + C(٦)

*RESID(-١)/@SQRT(GARCH(-١)) +

C(٧)*LOG(GARCH(-١))

Coefficie			
Prob.	z-Statistic	Std. Error	nt

٠,٠٠٠٠٠	٤١,٠٥٤٤٧	٢,٧٥٥٩٩٦	١١٣,١٤٦
---------	----------	----------	---------

التفسير

بقدر تأثير الرافعة γ بالحد $(1) |RES|/SQR[GARCH]$ و هو يختلف معنوياً عن الصفر مما يعدل علي وجود تأثير الرافعة علي سعر الصرف.

الخاتمة: النتائج والتوصيات ومصادر المعلومات

أولاً: النتائج

- ١- توجد علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة من سعر الصرف واسعار المستهلك ومعدلات التضخم .
- ٢- يوجد أثر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي الفعلي علي تقلبات أسعار المستهلك ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة.
- ٣- أدى الانخفاض المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني من قبل صندوق النقد الدولي إلي ضعف الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية .
- ٤- انخفاض سعر الصرف ادي الي زيادة أسعار السلع المستوردة، وهذا بدوره زاد من الضغوط علي أسعار المستهلكين.
- ٥- السعي الي التوصل الي سعر صرف مستقر ومرن ومدار.
- ٦- بناء الاحتياطات من النقد الأجنبي وإدارة الاحتياطات بما يساعد علي استقرار سوق النقد الأجنبي

ثانياً: التوصيات

- ١ – عدم تدخل البنك المركزي في سوق سعر الصرف للتوازن بين العرض والطلب للعملات الأجنبية.
- ٢ -العمل علي تقوية الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية وذلك بزيادة الإنتاج وتهيئة المناخ للاستثمارات الأجنبية في البلاد.
- ٣ – يجب علي الدولة اتخاذ حزمة من الاجراءات الكفيلة باستقرار سعر الصرف وفق سياسة تعويم الجنيه السوداني .
- ٤ – جذب وتشجيع دخول مدخرات المقيمين بالخارج الي البلاد عبر النافذة الموحدة البنك المركزي .
- ٥ – خفض واردات السودان من السلع الكمالية مثل السيارات وغيرها ممايساعد علي حدوث اتزان في الميزان التجاري وبالتالي يقل الطلب علي النقد الاجنبي .

ثالثاً: مصادر المعلومات:

- (١) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق،، ٢٠٠٠، الدار الجامعية للنشر، ص ٦٨٩، ص ٦٩٠).
- (٢) خلف الله احمد محمد عربي، الاقتصاد القياسي المتقدم، (نوفمبر ٢٠٠٩م)، الطبعة الثانية، جي تاون لأعمال الكمبيوتر.
- (٣) خلف الله احمد محمد عربي، الاقتصاد القياسي المالي، (نوفمبر ٢٠٠٩م)، الطبعة الثانية، جي تاون لأعمال الكمبيوتر.
- (٤) جون هدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، تأليف: طه عبد الله منصور وآخرون، (١٩٨٧-٥١٤٠٧م) دار المريخ للنشر، الطبعة العربية، ص (١٤٥-١٨٢).
- (٥) عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد وعبد العظيم محمد مصطفى التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسة، المكتبة العربية، جامعة الملك سعود، ص ٥٤٨-٥٦٢
- (٦) ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، (٢٠٠٢م)، مؤسسه شباب الجامعة، ٤٠ شارع الدكتور مصطفى شرفة.
- (٧) سي بول هالوود -رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ٢٠٠٧، دار المريخ للنشر.
- (٨) فايز إبراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ١٩٩٤ ، ص ١١٠ . ٢٠٠٠، الدار الجامعية للنشر، ص ٦٨٩، ص ٦٩٠)
- (٩) فريد عمر مدني، مجلد السياسات الاقتصادية، السياسات التجارية" ، المؤتمر الاقتصادي الأول ، الخرطوم، ديسمبر ١٩٨٢م.
- (١٠) محمد الحسن المكاوي، "المتغيرات والمستجدات في النظام الاقتصادي والإيمائي بالسودان" ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، سلسلة إصدارات الوعد الحق، إصدار رقم (٧)، الخرطوم، ٢٠٠٥م.
- (١١) عبد الوهاب عثمان ، " منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان" (٢٠٠١م) ، الطبعة الثانية، شركة مطابع السودان للعمليات المحدودة، الخرطوم .
- (١٢) علي توفيق الصادق ، معبد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، "السياسات النقدية في الدول العربية" صندوق النقد العربي- معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ١٩٩٦م.

ثانياً: مصادر أخرى:

- (١) محمد ذهب كباده ، سياسات سعر الصرف وأثرها علي الأداء الاقتصادي

- ٢) سلسلة الدراسات والبحوث سلسلة بحوث تصدر عن بنك السودان المركزي (الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء) الإصدار رقم (١٣)، مايو ٢٠٠٨م.
- ٣) الجهاز المركزي للإحصاء: جمهورية السودان ، الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في السودان (نسخة مختصرة)، (سبتمبر ٢٠١٢م).
- ٤) تقارير بنك السودان السنوية خلال فترة الدراسة.
- ٥) الجهاز المركزي للإحصاء السوداني.
- ٦) صندوق النقد الدولي ، التقرير القطري، رقم الإيداع ١٤/٢٤٩.
- ٧) موقع مكتب إحصاءات العمل، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٨) معروف، ٢٠٠٦م، المجلة الاقتصادية.
- ٩) مخرجات برنامج EViews.
- ١٠) مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد ١٥ ، العدد ٠٢ جوان ٢٠١٨ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة غرادية، الجزائر).
- ١١) موري سمية، (٢٠٠٩-٢٠١٠م) آثار تقلبات أسعار الصرف علي العائدات النفطية (دراسة الجزائر)